

"الاستفتاء الكردي ٢٠١٧"

ما بين الحق الشعبي والعنف المستخدم

شفان عبد المحسن ابراهيم

ماجستير في الفلسفة - قامشلو - غرب كردستان / سوريا

الملخص:

-تفاضت بريطانيا عن التعقيد الجيوسياسي والأثني للمنطقة، من حيث تنوع وتعدد القوميات والطوائف المتعايشة أو المتجاورة معاً، وتسببت بحرمان الكرد من حقوقه. وتعاونت الحكومة العراقية مع البريطانيين في حملات عسكرية مشتركة منذ ١٩١٩ ضد كردستان، وبقيت بريطانيا والعهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨، يتنكرون لحقوق كردستان، بالرغم من أن عصبة الأمم المتحدة أقرت أن تكون هوية الدولة المزدوجة (الجنسية العراقية، والقومية الكردية).

-بالرغم من إجبار الكرد على الانضمام إلى العراق قسراً ودون موافقة منهم، إلا أن حجم الخدمة والموقف الذي قدمه الكرد عبر إبقاء ولاية الموصل ضمن العراق، كفيلاً بتقييم ما قدمه الكرد إلى شركائهم العرب، ومقارنتها بما لاقوه منهم. وبالرغم أن تقرير اللجنة الدولية الحكومة العراقية بحماية حقوق الكرد في إدارة شؤونها في ١٦/١/١٩٢٥ وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في التدريس، والتعليم والمحاكم، والدوائر. لكن منذ ذلك الوقت، الحكومات والنخب العراقية العربية تخرق الشراكة مع الكرد.

-بدأ الحكم الجمهوري ١٩٥٨، وبعد عامين من حكمه، بقمع كردستان. وورد في جريدة الثورة المقربة من الأوساط الحكومية عام ١٩٦٠، أن من ينتمي إلى القومية الكردية أو الأرمنية، ويعيشون بين العرب، ينبغي عليهم الرضوخ وقبول الأمر الواقع، وأن يصبحوا عرباً. واستمر النظام العراقي بالقتل، وإحرام اسم الدين، كما فعلت في حملة "توكلت على الله" عام ١٩٦٤.

-شكلت اتفاقية الحكم الذاتي ١٩٧٠ - ١٩٧٤، مكسباً للاعتراف بشعب كردستان. قبل أن يُنكث البعثيين بالوعد، والاستعداد للتنازل عن جزء من أرض العراق لصالح إيران؛ للمساهمة في إجهاد الاتفاق. لتبدأ معها الإبادة الجماعية، من تهجير أهالي بارزان عام ١٩٧٥ نحو صحاري الجنوب، وتغيب ١٢ ألف فيلي عام ١٩٨٠، إلى الأنفال مستخدمين الدين للقتل، وإبادة ثمان

آلاف من رجال البارزانيين عام ١٩٨٣، وإبادة ١٨٢ ألف كردي عام ١٩٨٨، وتنفيذ جينوسايد حلبجة من العام نفسه.

- تحول العنف إلى ثقافة رسمية في بغداد؛ بفضل قواه العسكرية والسياسية التي تحكمت بالمناهج لكسر روابط الولاء التقليدي للدولة والمجتمع العراقي، وتبديلها بروابط جديدة تربط الأفراد مع نظام الحكم، من خلال وسائل الإعلام التي لعب دوراً سلبياً في التماهي بين قمع السلطة والمجتمع، ليتحول العنف إلى جزء من الموروث والثقافة الشعبية.

- تمكنت كردستان من إدارة شؤونها في التسعينيات، بالرغم من حصار بغداد، وحصار المجتمع الدولي للعراق، ونظمت انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية، سنة ١٩٩٢.

- تشابهت سمات المرحلة التي تلت سقوط النظام العراقي وتقاطعت مضامينها مع ما سبقتها. ولم يسترح العراق من العنف المتبادل بين الأطر الساعية صوب السلطة، ليكون القاسم المشترك بين النظام العراقي السابق وأغلب الحكومات العراقية والنظام السياسي بعد ٢٠٠٣، توجيه سهام ممارساتها العنيفة المخطط لها ضد كردستان، ولم تتمكن أي من الانقلابات السبعة ١٩٥٨ - ١٩٦٨ من نقل العراق إلى ساحة الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان.

- أعادت مواقف بغداد من كردستان أثناء غزوة داعش ٢٠١٤ - ٢٠١٧ الذاكرة الكردية إلى حقبة الأنفال والجينوسايد، ففي الوقت الذي دعم الإقليم الشعب العراقي واحتوى مليون لاجئ وهارب من بطش داعش، قطعت الحكومة العراقية الميزانية عام ٢٠١٤، وسعت لمنع وصول السلاح إلى البيشمركة.

- لم تتبنى الأنظمة العراقية تقبل الآخر المختلف لغوياً وقومياً، ولا حتى مذهبياً. فأسست التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي اجتاحت الحواضن الشعبية الكردستانية والتطور الكبير للشعور القومي، ودور الإقليم كفاعل سياسي في المنطقة، ومواجهتها لداعش، وسياسات بغداد التي حاولت دوماً لجم دور الإقليم بشتى الطرق، شكلت ضواغط للإسراع في وتيرة الاستفتاء سنة ٢٠١٧، كحدث كردستاني بالغ الأهمية والعمق، كأبرز مسار لحل أزمة مائة عام من الحروب، والقتل على الهوية.

- شكل العنف التجلي الأكثر بروزاً لسلطة بغداد، وأصبح الصراع على السلطة المشروع المركزي للمزيد من العنف ضد الآخر.

الكلمات الدالة: كردستان العراق، الأنظمة العراقية، الصراع، ثقافة العنف والحرب، الاستفتاء.

-المقدمة: -تجزئة كُردستان:

تم توزيع جغرافية كُردستان بعد تمزيقها وتقسيمها وإحاقها بكل من تركيا وسوريا والعراق وإيران، وأجزاء أذربيجان وأرمينيا، ما جعل من القضية الكردية اليوم من إحدى قضايا الشرق الأوسط الجيوبوليتيكية المعقدة، فهذا التوزيع أصبح ضمن مضمون السياسات الداخلية والإقليمية والدولية الإستراتيجية لتلك الدول من جهة، ومرتبطة بالمصالح الدولية من جهة أخرى، وحين كانت الحرب العالمية ١٩١٤ - ١٩١٨ تلفظ أنفاسها، وتستعد لوضع أوزارها، اتفقت دول الحلفاء فيما بينها على توزيع المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة العثمانيين وإشرافهم عليها، ومن ضمنها أراضي كُردستان التي ألحقت أغلبيتها سابقاً بالعثمانيين بعد جالديران ١٩١٤، حيث عرفت تلك الاتفاقية بسايكس بيكو عام ١٩١٦ وبموجبها ضمت أجزاء منها إلى روسيا وتحديداً أرضروم وطرابزون ووان، وأجزاء من كُردستان العراق وكُردستان سوريا إلى فرنسا وتحديداً بهدينان وجزيرة ملاطية وماردين وأورفة وسري كانيه، أما بريطانيا فنالت أجزاء واسعة من كُردستان العراق من الزاب الأعلى حتى السليمانية وجبال حميرين، ثم وجد الكُرد ضالته التي بحثوا عنها طيلة عقود من توزيع القوى الدولية لأراضي كُردستان فيما بينهم، وكانت اتفاقية سيفر ١٩٢٠، التي طرحت المسألة الكردية ضمن العرف القانوني للمعاهدات الدولية، وحصلوا لأول مرة في التاريخ على الاعتراف العالمي بحقوقهم، وشغلت القضية الكردية إحدى المواقع الأساسية في تلك المعاهدة، وتحديث المواد /٦٢- ٦٣- ٦٤/ حرفياً إنشاء دولة كورية فوق مساحة صغيرة من أراضي كُردستان الشمالية، على أن تضم إليها ولاية الموصل أيضاً فيما بعد. كما تم إعادة توزيع أراضي كُردستان مجدداً بين فرنسا وبريطانيا حيث ألحقت بهدينان التي كانت من ضمن حصّة فرنسا ألحقت بسيطرة بريطانيا وهذا التعديل تم في اتفاقية سان ريمون ١٩٢٠.

لكن اتفاقية لوزان ١٩٢٣ شكلت فصل التقسيمات الأخيرة وفصلت أراضي كُردستان عن بعضها البعض، كما فصلت الحدود العراقية -السورية كورد العراق عن كورد سوريا. وتمكنت بنود اتفاقية لوزان من كبح جماح معاهدة سيفر، وأجهضت حقوق الكُرد، وشكلت اعترافاً دولياً بتركيا وأبقت الموصل تحت نفوذ بريطانيا ومنحت تركيا سيطرة واسعة على مناطق كُردستان. (خورشيد، ٢٠١٣، ص ١٧١ - ص ١٨٤).

وبعكس ما يُروجه الشوفينيون عن استغلال الكُرد للأوضاع السياسية والعسكرية التي يشهدها العراق والمنطقة والدول العربية، فإن الفكر التحرري الكُردستاني كان ملازماً لهم عبر

التاريخ، حيث يقول الرئيس مسعود البارزاني: "لقد كان فكر الاستقلال راسخاً وموجوداً عند القادة والرجال الكرد العظماء قبل سقوط الإمبراطورية العثمانية، وفي عام ١٩١٤ توجه الشيخ عبد السلام البارزاني مع (مار شمعون بنيامين) الأشوري وأندرانيك باشا الزعيم الأرمني من قرية (رزان) إلى تبليس، عاصمة جورجيا، حيث التقوا فيها بمبعوث القيصر الروسي، وتباحثوا معه بشأن تأسيس دولة فدرالية مختلطة تضم الكرد والأرمن والأشوريين". (البارزاني، ٢٠٢٠، ٢٣) ومع التعهد الروسي لهم بالمساعدة في التحرر من الحكم العثماني، إلا أن اندلاع ثورة أكتوبر ١٩١٧ في روسيا أسهمت في إلغاء فكرة مساعدة روسيا لإنشاء تلك الدولة.

تماماً كما فعل محمود الحفيد الذي انتفض في السليمانية سنة 1919 ضد السلطات الانكليزية "في سبيل استعادة حقوق شعب كردستان، المهضومة في الدولة الجديدة وأعلن دولة كردستان، لكن الجهود كانت دون نتيجة، لأن الانكليز ومن خلال الهجمات الجوية والأرضية، قد نالوا من دولة كردستان المعلنة من قبل الشيخ محمود" (البارزاني، ٢٠٢٠، ٣٠ - ٣١).

بعد قرن من الحروب، والكوارث، والقتل العمد لشعب كردستان، يبدو واضحاً وعبر المواقف الإعلامية والسياسية والميدانية، حجم انتشار ثقافة أن الجنس البشري مهدد دوماً من الأنظمة العراقية في الأوساط المحلية في كردستان، وبالرغم من فترات الهدوء والحوارات بين أربيل وبغداد، إلا أن التجارب التاريخية وتركيبية العلاقة بغداد مع كردستان منذ العهد الملكي إلى المرحلة الحالية، جعل من الصعب إمكانية تجسيد حضارة مشتركة، وخلال المائة عام للعلاقة بين الطرفين، عانت كردستان خلالها حروباً مستمرة ضدها، وإن كانت المدافع تصمت والقنابل تسكت، لكن المؤامرات والدسائس السياسية كانت تتكرر، ما حمل الأجيال الجديدة في كردستان، والتي كبرت وسط حقول الألغام، إرثاً مريراً من الحرمان، ومخاوف تكرر عيش أبائهم وأجدادهم، مندفعين نحو العيش كجيران أفضل من اللاشراكة وفق دستوراً مخترق بشكل مستدام، ما خلق نسقاً فكرياً، ثقافياً قوامه البحث عن الحماية والأمن، في ظل نظام سياسي جديد أفضل من الفدرالية التي لم تحميهم، ولم تجلب للعراق الاستقرار والتنمية، والجيل العراقي الحالي، يدفع ثمن الحروب الماضية ويتحملون الأكاليف الباهظة سياسياً وبشرياً واقتصادياً، ويحتفظون بذكرات ذويهم الذين خاضوا تلك المرحلة، وعانوا من التفوق القبلي القمعي والعسكري لنفسية وعقلية النخب العراقية الحاكمة، فكان الاستفتاء الذي جاء حاملاً لطروحات تفض الاشتباك التاريخي لبغداد ضد كردستان، وتجعل من كلمة الشعب هي الفيصل والأساس لطبيعة العلاقة المستقبلية بين الطرفين.

أنَّ الأوانَ للدعوة إلى تفسير المائة عام من المجابهة المسلحة والحشد العسكري المستمر ضد كُردستان، والانطلاق من مسّلمة غير قابلة للفشل أو الخلطة البنيوية في طبيعة الطروحات السياسية الحالية، بأن النظام العراقي كان ولا يزال على درجة كبيرة من عدم الاستقرار طيلة مائة عام، بحيث يُمكن أن تنتعش حربٌ جديدة في أي لحظة، وأن هذه اللامسلطة لا يمكن التعايش معها سوى الإتيان بنظام سياسي صارم، يوضح طبيعة العلاقة بين المركز والأقاليم؛ نتيجة ذهنيات النخب الحاكمة التي لم تتغير بعد، وأن مستقبل العراق كدولة، وشعب يُقاد إلى المجهول، فوجد الكُرد أنفسهم بين حلم الاستقرار بالمفهوم الشامل الواسع، والتعنّت العراقي نحو إعادة نزعة المركزية بشكل خفي متستر وراء الدستور المخترق. ومع إهمال العراقيين للصوت الكُردى منذ عقود، بقيت ثنائيات الوطن والمواطنة، الأمة العراقية أم الأمة الكُردية، دون حل أو جواب شافٍ. صراع الثنائيات هذه يشير إلى حقيقة توجه العراق نحو المركزية الاستبدادية المرتبطة بالتيارات السياسية الشيعية والرؤى الإقليمية، والمتكئة على الأغلبية الطائفية التي تؤمن سلاسة تمرير أي قرار دون أي اكتراث لباقي المكونات العراقية على اختلاف اروماتها السياسية.

لذا كان لا بد من البحث في المنهج التاريخي الذي أفضى إلى الاستفتاء، منطلقين من الإطار العالمي الذي أسس وجزر للمشكلة بين الكُرد والعراق منذ الانتداب البريطاني والعهد الملكي، وكيفية تعميق هذه العضلة في الإطار والمجتمع المحلي بسبب السياسات المرسومة ضد كُردستان، والبحث في الفرص، والإمكانيات التي كانت متوفرة وكافية لحماية العراق من كل هذه الدماء، وثم الاعتماد على المنهج الاستقرائي لتحليل السياسات آنذاك والراهنة والتي أفضت إلى الاستفتاء.

أولاً - إشكالية البحث:

إن التحليل الموضوعي لأي ظاهرة تاريخية / الاستفتاء نموذجاً / يقتضي الانطلاق من الظاهرة ذاتها في واقعها المباشر، وفي علاقاتها الجدلية المتبادلة، المباشرة وغير المباشرة بغيرها، لا سرد تاريخ نشوئها انطلاقاً من حدث تدشيني أو نقطة معينة ذاتياً، غالباً ما تكون افتراضية أو انتقائية، إذ الماضي يجري بالضرورة في عروق الحاضر، والحاضر يحدد على نحو قطعي آفاق المستقبل، الذي ليس سوى ممكنات الحاضر واحتمالات تطوره، النظام السياسي القائم في العراق اليوم، يصفه كثيرون بأنه مجرد نظام طائفي هش ذي تطور دائري يعيد إنتاج أزمتة البنيوية، ينبئ عن ماضية، ويطرح احتمالات شتى لمستقبله، فالتوتر المذهبي والطائفي والانقسام

"السياسي" الحاد، اللذان يطغيان على المشهد السياسي في العراق، حملاً إمكانية دفعه نحو المجهول.

فالعلاقة بين العنف والحق كقوتين متصارعتين وفق ثنائية الخير والشر في أي دولة تحتل المنظومة العلية للتفكير البشري في القرن الواحد والعشرين، وخاصة في الشرق الأوسط باعتباره لا زال يحبوا في مجال تحديد مفهوم الدولة، ولم تتبلور فيه تلك المؤسسات النازمة للدولة بشكل عام والمحددة لعلاقة الدولة بالأفراد أو علاقة الأفراد ببعضهم البعض، فيبدو مفهوم الدولة والسلطة مفهومين متماهين لا تمييز بينهما، إلا أن العراق لا يزال يحكم وفق مفاهيم العنف والقوة، ويغيب عنه ملامح القانون باعتباره القوة الرئيسية التي تحكم المجتمع المؤسساتي، مجتمع لا يزال محكوم بعقل إيديولوجي وارث ثقافي يحكمه الدين والمذهب.

فالدولة الوطنية تشكل واحدة من أهم منجزات الاجتماع الإنساني، فمفهوم الدولة يحتوي على مبدأ أساسي وعنصر حيوي هو الانتماء الذي لا يملك أن يتحقق بدون ثقافة الحق والابتعاد عن العنف، وهو ما يجعل السؤال عن طبيعة المجتمع العراقي الثقافية والمجتمعية والأخلاقية، ومدى قابليته للانتقال من الحالة الأخلاقية إلى الحالة السياسية السليمة من عدمها. وماذا عن كارتيلات التيارات السياسية حول الدولة والسلطة، وما خلقتها من ثقافة عنفية، وخلق نظام موازي ضمن الحكومة العراقية منذ ٢٠٠٣، والأسباب التي دفعت للاستفتاء الكردستاني وعلاقتها بطبيعة وتركيب العقل السياسي والرسوخ تحت الادلجة المذهبية.

حلم العراقيون بدولة جديدة، ذات حمولة وطنية، وبهوية جمعية وطنية، بعد أن أبدع النظام العراقي السابق في ترسيخ هوية سنية للعراق كأحد منتجات الممارسات السياسية للدولة العراقية ومفززاتها، وهي بطبيعة الحال كانت هوية أحادية، لم يقبلها الكرد ولا الشيعة ولا السنة، وتأمل الناس خيراً بسقوط تلك الهوية القمعية الأحادية مع لحظة سقوط النظام العراقي في أبريل / نيسان ٢٠٠٣، ولكن حاصل المنتج الجديد للممارسات السياسية بعد ذلك لم يكن إعادة إنتاج هوية وطنية حقيقية.

ثانياً - تساؤلات البحث:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى عبرت تعامل بغداد مع كردستان، وعبر الأنظمة السياسية التي حكمها، عن المعيار السياسي للدولة، وكيف تحول العنف إلى ثقافة عراقية، وهل وجدت هوية عراقية جامعة استوعبت التطلعات الكورية في العراق، وما هو المفهوم السياسي والحق الذي دفع للاستفتاء الكردستاني؟

ثالثاً -المعيار السياسي لتعامل بريطانيا والنظام والحكومات في بغداد مع كُردستان منذ العهد الملكي وحتى ظهور داعش ١٩٢١ - ٢٠١٤

١ -الإعلان عن الملكية وبداية التنكيل بالكُرد.

امتازت المرحلة التي رافقت تأسيس الدولة العراقية بكثافة الأحداث السياسية وتأثيرها على الكُرد، وخاصة ثورة العشرين، كأبرز حدث للعراق في ١٩٢٠ وتأسيس العراق الملكي؛ فهي إحدى مراحل المواجهة التي خاضها الكُرد ضد البريطانيين والنظام العراقي، خاصة ثورات محمود الحفيد وتنظيم هيو، وحركة البارزانيين كأساس لحركة التحرر الكردية في سنتي ١٩٣١، و١٩٣٢ بقيادة الشيخ أحمد البارزاني، وفي سنوات ١٩٤٣، و١٩٤٥ بقيادة مصطفى البارزاني، لولا قصف الطائرات الحربية الإنكليزية وهجمات القوات العراقية.

واستغلت بريطانيا توقيع هدنة مودروس ١٩١٨ بين الدولة العثمانية والحلفاء؛ وفي محاولة منها لوضع الحلفاء وشعوب الشرق الأوسط وخاصة الكُرد، تحت سياسة الأمر الواقع، منطلقة من المادة السابعة للهدنة والتي كانت تسمح للحلفاء بوضع يدها على أي مركز استراتيجي في تركيا العثمانية، تحت بند إنها تشكل خطراً على الحلفاء، وأكدت المادة السادسة عشر من تلك الهدنة بأن الحلفاء يحق لهم أخذ جميع الحاميات التركية المتبقية في البلدان العربية ومن ضمنها الحاميات الواقعة في ميزوبوتاميا، وبذلك فإن تلك الهدنة كانت الأساس في التدخل المباشر في المناطق الإستراتيجية في مناطق سكن الكُرد، خاصة وأن وزير الحربية البريطاني، تذرغ أثناء هجومه على الموصل، بالمادتين السادسة عشر والسابعة عشر، من تلك المعاهدة، وتمكنت من السيطرة على الموصل ولم تولي بريطانيا أي أهمية للتركيب العرقي والقومي ولم تهتم بالحياة المدنية، والتي لم تشهد أي إدارة مدنية، بل عسكرية صرفة، على الخلاف من ولايتي البصرة وبغداد، ويُرجح السبب وراء ذلك خشية بريطانيا من العشائر الكُردية التي كانت تتمتع بروح قتالية للخلاص من البريطانيين. (م.س. لازاريف، ٢٠١٣، ٥٣ - ٥٦).

وتلبية لدعوة مباشرة من ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطاني ومسئول شؤون العراق عقد في القاهرة عام ١٩٢١ مؤتمراً كان جزءاً من نتائج تقسيم كُردستان بعد معاهدة سيفر التي كانت تضم ولاية الموصل وجزءاً واسعاً من شمالي كُردستان، وأعلنت بريطانيا ترشيح الأمير فيصل بين الشريف حسين ملكاً على العراق. (الحفوي، البوتاني، ٢٠٠٨، ١٧)، وخروجه من سوريا بعد أن نُصب ملكاً عليها لمدة عام.

وشارك في أعمال المؤتمر "رؤساء الإدارة البريطانية في العراق، فلسطين، شرق الأردن، ومصر وكبار الضباط في القوات البريطانية المسلحة المتمركزة في الشرق الأوسط، وخيرة من

شبكة الاستخبارات البريطانية مثل لورنس، ونوئيل، والرائد يانغ، وغير تروود بيل وغيرهم". (م.س. لازاريف، ٢٠١٣، ٣٤٦) وهدفت بريطانيا من ذلك الحفاظ على مصالحها وترسيخ حكمها بغض النظر عن مصالح شعوب المنطقة، وبذلك لم تراعي خصوصيات الشعوب التي تعيش في تلك المنطقة الجغرافية، والتي امتازت بكثرة المشكلات والتعقيد الجيوسياسي والأثني والعرقي، وهو ما يُمكن القول عنه، إن اللبنة الأساس لأي دولة إنما يبدأ من التصميم الجغرافي والعلاقات بين المكونات، وشكلت نتائج مؤتمر القاهرة، المستنقع الذي وضعت العراق فيه، ولم يشهد الاستقرار طوال مائة عام، ورداً على رغبة الملك فيصل في ضم كردستان إلى العراق قال تشرشل "نحن وعدناكم بإنشاء دولة، وليس إمبراطورية، الكرد أمة يمتلكون جغرافية خاصة، وحدودهم سلسلة جبال حميرين". (البارزاني، ٢٠٢٠، ٢٨). وهو ما يدحض مزاعم الشوفينيين الرافضين للوجود التاريخي للكورد في العراق.

وتتمة لمساعي بريطانيا في السيطرة على العراق وتحجيم القضية الكردية، وجعلها (إشكال)، دعت بريطانيا إلى الاستفتاء -المسرحية - لتنصيب فيصل ملكاً على العراق، وراوغت حول التأكيد من اهتمام ورغبة الكرد بالعمل وفق المواد الواردة في معاهدة سيفر ١٩٢٠ والمتعلقة بالكرد والاستقلال أم الانضمام للدولة العراقية (الحضو، البوتاني، ٢٠٠٨، ١٨). خاصة وأن النظام الملكي والحكومة والمجلس التأسيسي من صنعة البريطانيين.

٢ -الأحداث التي رافقت مقاطعة الكرد لانتخابات المجلس التأسيس العراقي في العهد الملكي. انحصرت أهداف بريطانيا في كيفية جر الكرد للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي في العراق والتي حُددت يوم ١٠/٢٤/١٩٢٢؛ لإجبارهم على المشاركة في حكومة الملك فيصل، فلبأت إلى سياسية الابتزاز عبر بنود معاهد سيفر، أو قضية ضم ولاية الموصل. ثبات الموقف الكردي، وتمسكه بالحدود الجغرافية لكردستان، دفعت ببريطانيا إلى محاولة إعادة تقسيمها إدارياً لسهولة السيطرة عليها، عبر تشكيل ألوية ثانوية جديدة، كلواء أربيل، ولواء يخص الكرد القاطنين في زاخو ودهوك والعمادية وعقرة، وفصلها عن الموصل، لكن هذه الخطوة فشلت وبقيت تابعة للموصل إدارياً، إلا أن مطالبة تركيا بولاية الموصل بعد أعمال مؤتمر لوزان ١٩٢٣، منحت بريطانيا فرصة ذهبية لحصار كردستان وطي صفحة كردستان مستقلة، ورغبة من بريطانيا في كسر القرار الكردي وجرهم إلى الانتخابات، خاصة بعد تحول قضية ولاية الموصل إلى عصبية الأمم المتحدة، فإن ذلك شكل عائقاً أمام مصالحها والحكومة العراقية التي ارتضت قتل الشعب الكردي لصالح علاقاتها مع بريطانيا. بمعنى أوضح فإن الحكومة العراقية لجأت إلى قتل مكون أساسي من مكونات دولة العراق، في سبيل علاقتها مع البريطانيين، وهو ما

تجلى عبر الحملات العسكرية المشتركة منذ ١٩١٩ ضد كردستان لإركاها، ولاحقاً إحدى أهم أهدافها الضغط عليهم للمشاركة في الانتخابات، وبذلك تمكنت بريطانيا وبغداد من تقطيع أوصال كردستان وتقسيمها إدارياً وفرض نموذج إداري جديد عليها، ففصلت مناطق من جسدها الأم، وقسمتها إلى مناطق إدارية وانتخابية، وألحقت بأمّاكن أخرى. وكانتقام من "محمود الحفيد" الذي رفض المخطط، ألحقت بريطانيا وبالتعاون مع الملك فيصل، منطقة رانيا التي كانت جزء من السليمانية، بلواء أربيل بغية إضعاف السليمانية التي تعرضت للمزيد من الحملات العسكرية المشتركة، وهو ما تجلى أكثر في معاهدة ١٩٢٦ بين بريطانيا وبغداد التي أرسلت إلى عصبة الأمم المتحدة وتم التأكيد على إدارة المناطق الكردية في العراق للانتداب. (الحفو، البوتاني، ٢٠٠٨، ١٩ - ٢٧). تلاه توقيع معاهدة ١٩٣٠ بين بغداد ولندن على أساس أن يكون للعراق صفة الدولة المستقلة من النواحي الدولية والقانونية وإلغاء الانتداب، لكن هذه الاتفاقية لم تتطرق أبداً إلى أي امتيازات للكرد، أو نوعية وطبيعة الحكم والعلاقة بين كردستان وبغداد التي وعدتهم بها بريطانيا بالرغم من أن انضمام الكرد جاء بناء على الوعود والتعهدات التي قطعتها بريطانيا لهم، ما تسبب بردة فعل الكرد في السليمانية. خاصة أنه سبق لعصبة الأمم المتحدة أن أقرت أثناء فترة حكم بريطانيا للعراق أن تكون هوية الدولة مزدوجة (جنسية عراقية، وقومية كردية)، وبناء عليه سبق وأن أعلنت عصبة الأمم منح الكرد إدارة واسعة في مناطقهم، وجعل اللغة الكردية رسمية في كردستان، وإشراف بريطانيا على كردستان ١٥ سنة، وأن أي تغيير يصيب هذه الأمور أو إدارة العراق، فإنه يتوجب أن يمنح الكرد حكماً ذاتياً، لكن كل ذلك لم يشفع للكرد، وبقيت بريطانيا تتنكر لحقوقهم وللمذكرات المرفوعة من قبلهم إلى المندوب السامي في بغداد، ما دفع بالكرد لطلب تشكيل حكومة كوردية تشرف عليها عصبة الأمم المتحدة، والغريب في الأمر كان إصرار بريطانيا وقوفها إلى جانب بغداد ضد مطالب الكرد وتنسيق جهودهم معاً في قمع حركتي الشيخ محمود الحفيد والشيخ أحمد البارزاني عبر السلاح والقمع المفرط، لكن الأكثر سوءاً برز عبر إدعاء بريطانيا في عصبة الأمم المتحدة زوراً بأن الحكومة العراقية تنفذ كافة تعهداتها تنفيذاً فعلياً. (الحفو، البوتاني، ٢٠٠٨، ٣٥ - ٣٩). ومن بين ابرز وأساء ما تقدم به المندوب السامي في ١٩٣٠، إلى رئيس الوزراء العراقي في العهد الملكي نوري السعيد، حول أسباب عدم ذكر الكرد في تلك المعاهدة، كان موقف الجانب البريطاني أن سياستهم "النهائية لا تستهدف تشجيع القومية الكردية لأن ذلك لا يؤدي إلى ارتباك الحكومة العراقية وحدها، بل وارتباك جارتها المسلمتين الحكومتين التركية والإيرانية أيضاً" (الحفو، البوتاني، ٢٠٠٨، ٤٢).

وللعلم فإنه بعد إلغاء معاهدة سيفر ومحاولة إيقاف حلم الأمة الكورية للوصول إلى الاستقلال، مع ذلك فإن الكرد، بعد إلزامهم وإرغامهم، ارتضوا العيش في العراق ودافعوا عنه، مطالبين بعقد شراكة واضح، ويمكن الاستدلال على ما قدمه الكرد للعراق في فترة الانتداب البريطاني، حيث ورد في الفقرة الثانية من البند الثالث من معاهدة لوزان: "إذا حدثت خلافات حدودية بين العراق وتركيا بشأن ولاية الموصل، خلال فترة تسعة أشهر بعد تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة ولم تجد تركيا وبريطانيا حلاً سلمياً للمشكلة تحال القضية إلى عتبة الأمم المتحدة". (رفيق، ٢٠٢٠)

ومع بلورة الخلافات الحدودية بين تركيا والعراق وتحديدًا حول ولاية الموصل، بدأت عتبة الأمم المتحدة مهمتها عبر لجنة دولية تشكلت من مندوبي بلجيكا، السويد، إيطاليا، هنكاري، في ١٩٢٤/٩/٣٠، وجالت اللجنة في الموصل قرابة الشهرين، التقت مع عينات وشرائع عديدة ومتنوعة للمجتمع المحلي والقواعد الاجتماعية التي طالبت بإبقاء الموصل مع العراق، وعدم الانضمام إلى تركيا، وخرجت اللجنة بتقرير وجهته إلى عتبة الأمم المتحدة حول ضم الموصل إلى العراق، شريط بقاء الأخيرة لمدة ٢٥ سنة تحت الانتداب البريطاني، وأن تحمي الحكومة العراقية الجديدة حقوق الكرد في إدارة شؤونها وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في التدريس والتعليم والمحاكم والدوائر (البارزاني، ٢٠٢٠، ٣٠). علماً أن النقمة لم تكن مقتصرة على الكرد وحدهم، وإنما اشتدت التباعد بين الشعب والحكومة في أواخر العهد الملكي، وشهد العراق تدمراً واسعاً وغلياناً شعبياً، لافتقاده للديمقراطي والوضع الاقتصادي السيئ ورغبة الأهالي بالخلاص (العاني، الحربي، ٢٠٠٥، ١٣)، ما يعني أن المشاكل السياسية والاقتصادية مستمرة منذ تلك الحقبة في العراق.

٣ - محطات للحرب ضد كردستان في العهد الجمهوري العراقي؛

استمر الخلاف حول الكرد، ولم تحسم هوية كردستان العراق بالنسبة للنخب العراقية واستمر الكرد بتمسكهم الهوياتي القومي، وبالرغم من إجبار الكرد على الانضمام إلى العراق قسراً ودون موافقة منهم، إلا أن حجم الخدمة والموقف الذي قدمه الكرد عبر إبقاء ولاية الموصل ضمن العراق، كفيلاً بتقييم ما قدمه الكرد إلى شركائهم العرب، ومقارنتها بما لاقوه منهم، وبالرغم أن تقرير اللجنة الدولية الحكومية العراقية بحماية حقوق الكرد في إدارة شؤونها في ١٩٢٥/١/١٦ وأن تكون اللغة الكردية لغة رسمية في التدريس، والتعليم والمحاكم والدوائر. لكن منذ ذلك الوقت والنخب العراقية العربية تخرق الشراكة مع الكرد، وهو ما أكدته المندوب البريطاني سيسيل جي إدمونس "وإنهم لعل على إدراك تام بما فعلوه، أترى ستفتح الحكومة العراقية عينها

بهذه المناسبة، وتبني سياسة كريمة بعيدة النظر تجاه الكُرد " (فتح الله ، ٢٠١٢ ، ٥٧٤). وبعد أن أنشأت الحكومة الملكية مجلساً عرفياً في أربيل في بدايات عام ١٩٤٥ ، وأصدرت حكماً غيابياً بحق ٣٥ من الكُرد، ومن ضمنهم مصطفى البارزاني، وشقيقه أحمد البارزاني، فإن اعتبار حكومة الجمهورية ما قام به الكُرد هو جزء من نضال الحركة الوطنية ضد الحكم الملكي، (العاني، الحربي، ٢٠٠٥ ، ١٩٠)، أضحت بمثابة بداية أمل بعلاقات جديدة بين الكُرد وبغداد. ويمكن اعتبار نقطة الفصل في العهد الجمهوري إنها بدأت في ١٩٥٩/١١/٧ ، مع عودة مصطفى البارزاني إلى بغداد واستقباله من قبل عبد الكريم قاسم في مطار بغداد، وخلق أجواء إيجابية جديدة اعتبرت ثقة وصمام أمان للعلاقة بين بغداد وأربيل، خاصة بعد إعلان "البارزاني" إنه "جندي من جنود ثورة ١٤ تموز ويضع نفسه تحت قيادة عبد الكريم قاسم". (تومي، ٢٠١٢ ، ٧٧)، ووقوف الكُرد إلى جانب الثورة وعبد الكريم قاسم، خاصة وأظهروا أن نقطة الخلاف سياسياً هي المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت للجمهورية، والتي أكدت "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم ويعتبر الأكراد شركاء في هذا الوطن ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية" (شمدة، ٢٠١٢ ، ٨٧). إلا أن ضغط البعثيين أدى إلى تفتيت العلاقة بين الكُرد والنظام السياسي القائم، خاصة بعد وقوف قاسم إلى جانب التيار القومي ومع ذلك غدروا به، وبدأ أن موجة جديدة من القمع والتنكيل بكردستان قد بدأت، ففي ١٩٦٠ بدأت القوات العراقية باتباع سياسة النهج القومي العربي ضد الكُرد وفي تعبير خبيث وسيء لجريدة الثورة المقربة من الأوساط الحكومية ورد "أن من ينتمي إلى القومية الكُردية أو الأرمنية، ويعيشون بين العرب، ينبغي عليهم الرضوخ وقبول الأمر الواقع، وأن يصبحوا عرباً" (تومي، ٢٠١٢ ، ٧٩).

٤ - مظلومية تاريخية تكملت بثورة أيلول واتفاقية الحكم الذاتي قابله الغدر والمجازر:

لم يجد قاسم حرجاً من نكس العهود والغدر بالكُرد مجدداً، حيث كان يؤكد على أن العراق وطن العروبة، والكُرد ينتمون إلى العرب. وبدأ بتجميد فعاليات المديرية العامة للثقافة الكُردية، سعياً منه للجم اللغة الكُردية ومنعها من التدريس كلغة رسمية، ومنع عدد من الجرائد والمجلات الكُردية من الصدور، منها جريدة خبات لسان حال الحزب الديمقراطي الكُردستاني، وزين، وروزنيو، وراستي، وصوت الأمراء وغيرها، وبل لجأ إلى منع الإذاعة الكُردية الخاصة من راديو بغداد من البث، كما أمر بإغلاق مقرات الحزب الديمقراطي الكُردستاني في مختلف مدن العراق خلال عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١. (شمدة، ٢٠١٢ ، ٨٨)، علماً أن دستور ١٩٥٨ أكد على شراكة العرب والكُرد في الدولة، وضمان الحقوق القومية، لكن النزعة الشوفينية والانتهازيين تمكنوا من السيطرة على الدستور وإنكار الحقوق وتجاهلها. ما مهد للثورة التي

اندلعت في ١١/أيلول/١٩٦١ التي رفعت شعار الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكرْدستان، وكانت كُردستان الملاذ الآمن للعراقيين السياسيين والكتّاب والمعارضين للنظام العراقي، وأعلن البعث النفي العام ضد الكُرد في ١٩٦٣، ثم تفاوض عبد السلام عارف سنة ١٩٦٤ مع "البارزاني"، لتعود القوات العراقية لشن هجمات على كُردستان ونسف الاعتراف بالكُرد في تلك الاتفاقية، تراكم الغدر بكُردستان من جانب بغداد، دفع بالبارزاني إلى إرسال برقية للأمم المتحدة في بدايات ١٩٦٦، مطالباً إرسال لجنة لمشاهدة الخراب والدمار الذي خلفته الحملات العسكرية للقوات العراقية ضد شعب كُردستان، أستمّر النظام العراقي بالقتل وإقحام اسم الدين، كما فعلت في حملة "توكلت على الله" عام ١٩٦٤، لكن البيشمركة دمرت الخطّة، ولا يزال شعب كُردستان يدفع ثمن سبعة انقلابات خلال عشر سنوات، لم تتمكّن أيّ منها من نقل العراق إلى ساحة الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، حتى جاءت اللحظة التاريخية لكرْدستان إبان توقيع اتفاقية الحكم الذاتي ١٩٧٠ - ١٩٧٤، كأكبر مكسب لكرْدستان، فني ١٩٧٠ وقع "البارزاني" مع "صدام حسين" اتفاقية سميت ببيان ال-١١/ من آذار، تمكّنت الاعتراف بالشعب الكردي الذي يعيش على أرضه، وضرورة نبهه لكل الحقوق القومية والقانونية والسياسية التي حرم منها، لكن كعادة البعثيين لم تدم طويلاً، وبدأت محاولات اغتيال "البارزاني"، وتهجير الكُرد الفيليين، وتهربت الحكومة من تنفيذ الاتفاق وتشريع قانون الحكم الذاتي ١٩٧٤، والأكثر بشاعة هو استبعاد البعث العراقي التنازل عن جزء من شط العرب لصالح إيران، عوضاً من تنفيذ الاتفاق، وتم إجهاض الاتفاق الكردي - العراقي، عبر اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥. وبدأت معها مرحلة جديدة من العذابات والمجازر والجينوسايد ضد الكُرد، خاصة وان "صدام حسين" أعلن عن نسخة معدلة وجديدة لاتفاقية الحكم الذاتي داعياً إلى ربط كل ما يتعلق بالحكم الذاتي ومناطقها بالعاصمة بغداد، دون أيّ صلاحيات، من الجوانب الاقتصادية والأمنية والإدارية، لدرجة أن "صدام حسين" بإمكانه عزل رئيس المجلس التنفيذي الذي تقرر تعيينه من قبل عضو في المجلس التشريعي العراقي وبقرار من "صدام حسين" نفسه. كما تم تقزيم المناطق الجغرافية المشمولة ضمن الاتفاقية الموقعة خاصة شنكال وكركوك التي أصر "صدام حسين" عدم ضمها لمناطق الحكم الذاتي. (تومي، ٢٠١٢، ٦١٠ - ٦١٧) وكانت خطة تفريغ الاتفاقية من حملتها ومضمونها.

وعوضاً عن تنفيذ الاتفاق لجأ "صدام حسين" لمحاولات صهر وتعريب المناطق الكردية والقيام بحملة تهجير منظمة كما حصل في خانقين، شنكال، كركوك، والتغيير الديمغرافي لأرض كُردستان وتطبيق سياسات تعريب سيئة وكارثية، عبر إسكان أعداد كبيرة للعشائر العربية في سهول مندلي وجنوب مخمور وكفري، بلدروز، ودوز، وقره تبه، وقراج، والحويجة، وسهل

نينوى، لدرجة تعرض ٤٢٪ من أرض كُردستان للتعريب، وقصف الجيش العراقي لمخيمات اللاجئين في مخيم زيوه في ١٩٨٥/٦/٩، وفي ١٩٧٠ بدأت حملات بتهجير الفيليين وتدمير ٤٥٠ قرية كردية، ومن ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ تعرضت قرى كركوك، وبارزان، وحلبجة، وزاخو، وبالك، وكاريزه، وقوره. ثم تعرضت بارزان لأكبر وأشرس حملة تهجير في عام ١٩٧٥ نحو صحاري جنوب العراق. وبدأت حملات الإبادة الجماعية منذ ١٩٨٠، وتغيب ١٢ ألف فيلي، ثم اكبر وأبشع جريمة عرفتھا البشرية كانت حملة الأنفال ١٩٨٨، وإبادة ٨ آلاف من رجال البارزانيين. وفي نفس العام، وتمتمة للمراحل الثمانية من العمليات العسكرية الإجرامية ضد الكُرد تحت أسم (الأنفال) مستخدمين الآيات القرآنية للمرة الثانية، وإبادة النظام العراقي البائد لـ ١٨٢ ألف كردي من مناطق بادينان، كرميان، كركوك، قرداغ، سليمان، هوليير. وفي العام نفسه أكمل النظام العراقي إجرامه ونفذ فاجعة وجينوسايد حلبجة، وضربهم بالسلاح الكيماوي والنتيجة خمسة آلاف شهيد من المدنيين، هذا عدا عن تدمير بيئة كُردستان من خلال زرع الألغام في الطرقات والجبال وتدمير البنية التحتية والاجتماعية ونسف مقومات العيش والحياة. (البارزاني، ٢٠٢٠، ٣٨ - ٤١).

٥ - التجربة الإدارية والانتفاضة الكُردية وسقوط النظام العراقي:

بعد عقود من القتل العمد الذي مارسه العهدين الملكي والجمهوري ضد شعب كُردستان، بدأ الكُرد بفتح صفحة جديدة من الحوارات مع بغداد وسط نهر من الدماء، فقبلت قيادة كُردستان العمل على العيش المشترك، وطلي صفحة الماضي والبدء من جديد على أساس عقد اجتماعي يحمي العلاقة بين الجانبين، لكن وعلى الرغم من كل ذلك تشبثت القيادة السياسية في بغداد بنزعتها الشوفينية، وفشلت المفاوضات مع النظام العراقي، ولم تجد بغداد خياراً أفضل من ترك كُردستان تواجه مصيرها بمفردها، عبر سحب الوحدات الإدارية، وتعليق النظام الإداري؛ لتبقى كُردستان بعيدة ومنفصلة سياسياً واقتصادياً وإدارياً عن بغداد لمدة اثنا عشر عاماً، شهد الإقليم أساس جيد للحكم، وأقرت الفدرالية من قبل برلمان كُردستان. علماً أن فكرة الفدرالية تعود إلى نهايات عهد ثورة أيلول، حينما قام مصطفى البارزاني، بتكليف القيادي إبراهيم أحمد وجرجس فتح الله وعدد من المتخصصين للعمل على ذلك المشروع. (البارزاني، ٢٠٢٠، ٤٦).

وعلى الرغم من الحصار الذي فرضته بغداد على كُردستان وتأثرها بحصار المجتمع الدولي على العراق. إلا أنها تمكنت بفضل شعبها وقيادتها السياسية في ١٧ - ١٩/مارس/١٩٩٢ من تنظيم انتخابات برلمانية حرة وديمقراطية وتشكيل حكومة، وبالرغم من الفقر والضائقة الاقتصادية، إلا أنه أصبح ملاذاً آمناً لأعداد ضخمة من المناضلين والمنكوبين والأحرار المعارضين

للنظام العراقي آنذاك، قبل أن يتحولوا إلى طبقة حاكمة للعراق حالياً، بما يحملون من حقد وضغينة تجاه كُردستان، متكررين لما قدمته لهم مدّن كُردستان. عدّاً عن المساعي الكُردية للحفاظ على العراق حتى خلال المؤتمر الذي عقد في لندن ٢٠٠٢ وفيها ذكر "مسعود البارزاني" انه ابلغ الأطراف الأخرى لو يفكر الجميع في الانتقام من الآخرين سيخلو العراق من السكان، وفي ذلك المؤتمر وفيما يخص المرحلة الانتقالية ومن بين ما تم الاتفاق عليه كان نسف التغيرات التي أحدثت في الواقع الديمغرافي والقومي وفي مخمور وكركوك وشنكال وخانقين ومنديلي وزمار وشيخان، وإلغاء الإجراءات الإدارية كافة التي صدرت بعد ١٩٦٨ من قبل الحكومة والتي كانت تهدف إلى التغيير الديمغرافي. (البارزاني، ٢٠٢٠، ٤٥ - ٤٦). وهو ما تكرر بعد عام ٢٠٠٣، أيضاً، وبدأت حملات خرق الدستور وتهميش المكونات والسعي لتقليل من الوجود الكُرد في المفاصل الرئيسية في مؤسسات الدولة، خاصة أن ابرز ما ورد في دباجة الدستور العراقي أن "الالتزام بهذا الدستور، شرط لبقاء وحدة العراق" وهو ما شكل هاجساً وأرقاً للشعبة.

٦ - تغاضي بغداد عن حرب داعش ضد كُردستان ٢٠١٤ - ٢٠١٧:

لا تتولد الجماعات الإرهابية ولا ينمو الفكر المتطرف ما لم يجد بيئة خصبة مناسبة لتكاثر ضمنها بأريحية دون ضوابط، وهو الحال مع السياسات التي أتبعها الحكومات العراقية وخاصة بعد ٢٠٠٣ من فساد وتدمير البنية التحتية والبطالة، ما سهل وأفسح المجال أمام داعش لاستقطاب الشباب والفئات العمرية المختلفة للانضمام لهم، وأفسح المجال لتغلغل الإرهاب، وشكل سقوط الموصل بسرعة قياسية إشارات استفهام كبيرة حول ضلوع قيادات عراقية في الموضوع، ولم يكتفِ الساسة العراقيين لكل التحذيرات والتنبيهات والمعلومات التي قدمتها كُردستان إليهم، حول نشاطات مشبوهة وتحركات لعناصر التنظيم.

النقطة الفصل كانت تغيير داعش لمسارها الحربي الإرهابي من أبواب بغداد وتوجهها صوب كُردستان، ٢٠١٤ - ٢٠١٧، ويبدو أن ذلك التغيير لم يكن بعيداً عن رغبات وفزع الشوفيين القوميين ضد شعب كُردستان؛ لإعادة كُردستان إلى الزمن الماضي والقضاء على المكتسبات، ومنع أي رغبات حول حق تقرير المصير والقضاء على الازدهار. كما أن تصرفات الحكومة العراقية مع كُردستان أثناء هجوم داعش خاصة ضد شنكال، أرجعت بالذاكرة الكردية إلى حقبة الأنفال والجينوسايد. حيث تفوق داعش بالعتاد العسكري والسلاح عبر ما اكتسبته من مخازن السلاح في سوريا والعراق وخاصة الموصل، ورجاحة كفتها الحربية على البيشمركة التي لم تكن تمتلك حين ذاك سلاحاً نوعياً. كما لجأت بغداد إلى محاربة الإقليم اقتصادياً من

قطع الموازنة عام ٢٠١٤، وعدم مساعدة الإقليم في دعم مخيمات اللاجئين العراقيين التي بلغ قرابة مليون لاجئ. ولم تهتم لمصير مئات الآلاف من الايزيديين ولا آلاف المخطوفين والمخطوفات.

في تلك الحالة، لم يكن أمام القيادة الكردستانية سوى التفكير في كيفية إعادة كُردستان إلى أوضاعها الطبيعية؛ لتكون مهياة لخوض غمار حرب طويلة. خاصة وان بغداد لم تكتفي بعدم دعم الإقليم، بل أنها قبل حرب داعش كانت قد حرمت البيشمركة من الأسلحة والمستحقات القانونية، بالرغم من كونها جزء من منظومة الدفاع العراقية وفق الدستور والاتفاقات الموقعة؛ بهدف إسقاط المناطق المتنازع عليها في يد داعش ومنعها من العودة إلى حضن كُردستان، بعد فشلها في إجهاض المادة (١٤٠)، وخلال حرب داعش ضد كُردستان برز سؤال جوهري، ويبدو أنه لخص تاريخ العلاقة بين اربيل وبغداد. لماذا لم يساعد الجيش والحكمة العراقية كُردستان ضد داعش؟ خاصة وأن البيشمركة حررت كركوك الموصل وشنكال (البارزاني، ٢٠٢٠، ٥٢ - ٥٧). كأبرز المناطق الإستراتيجية والتي كانت ستجعل من العراق مستنقعاً أثناً للإرهاب، ودولة فقيرة بسبب حصار داعش لمناجم النفط والغاز، ويبدو أنه لا جواب سوى استمرار النزعات التدميرية لدى القادة العراقيين صوب كُردستان، ونزعة سحق كُردستان لأن الفساد وانهيار البنية التحتية في العراق بلغ مداً طويلاً بالرغم من حصول بغداد على أكثر من ٨٥٪ من ميزانية العراق والقضيم المستمر لميزانية إقليم كُردستان إلا أن التطور والازدهار العمراني أثبت أن كُردستان منبعاً للعيش بسلام وان بغداد رمزاً للفساد والنزعات الشوفينية التي رافقت ذلك التفكير وأستمر إلى يومنا.

رابعاً - العنف أساس الثقافة العراقية في تعاملها مع كُردستان:

أ - تحول العنف إلى ثقافة رسمية في بغداد:

عادةً ما يهدف العنف للنيل من قيمة الفرد والخط من شأنه والرغبة في اضطهاده، وأن اختلقت الأساليب والممارسات التي في مجملها تدمر الذات البشرية؛ بما يخلقه من آثار مستقبلية على كامل مناحي الحياة، وخاصة التعاطي بين المكونات والشرائح الاجتماعية. ولأن ممارسة العنف هو المدماك الذي يهدف لشيوع ثقافة الإرهاب، وجد المجتمع العراقي نفسه محاطاً بكم كبير من تلك الممارسات المتمثلة بسياسات قواه العسكرية والسياسية، ودور الإعلام العراقي الرسمي في التبرير لكل مجالات القمع والتنكيل الذي كان يمهد لانتشار واسع لثقافتى الإرهاب والعنف. فتحولاً وكنتيجة لتبني الأنظمة العراقية لهما، إلى التماهي مع السلطة والمجتمع حتى أصبح جزءاً من الموروث الشعبي ومن الثقافة اليومية، بما فيها الخصائص العضوية للمجتمع. وفي سبيل ذلك رُوج بالجيش العراقي وبكامل صلاحياته لتوظيف ممارسات نظمه السياسية

وتجسيدها سلوكياً للتعبير عن القمع والإذلال والعنف. وحتى "بعد استقرار الوضع السياسي بعد الانتداب البريطاني، ظل المستشارون السياسيون يديرون الحياة السياسية بمساعدة النواة الإدارية الأولى ذات الأصول العسكرية حيث كان رموز المؤسسة العسكرية هم أول من تولى مراكز أساسية في السلطة الوطنية الجديدة وسيطروا على المراكز الحساسة في السلطة" (الطائي، ٢٠١٣، ٢٢٦-٢٢٧). هذه التطورات في بنية النظام الملكي انعكست سلباً وقمعاً على المجتمع المحلي العراقي، حيث فرضت ممارسات طبقة المؤسسة العسكرية أثرها السلبي في الحياة الاجتماعية والسياسية وتحولت صلاحياتها إلى جهاز ترهيب وممارس للعنف، لمصلحة السلطة ضد الشعب. فكان بذلك العهد الملكي الخلية الأولى لشيوع العنف والذي تطور متوازياً مع مراحل الدولة العراقية والانتقال بين الأنظمة السياسية التي حكمته، وليس أدل من شيوع هذه الثقافة أكثر من الاستشهاد ببداية العهد الجمهوري للعراق بقصف "مقر العائلة المالكة وفتكوا بهم وبالحاشية، ثم افترسوا رجالات السلطة سحلاً تقطيعاً، بينما كانت إذاعة الثورة ومنتشورات الأحزاب تصرخ بالديمقراطية والحرية والسلام" (الطائي، ٢٠١٣، ٢٢٨)، وتكرار هذه الممارسات السياسية العنيفة، اللاشرعية والبعيدة عن السلم الأهلي والمنافية للديمقراطية، تحولت إلى ثقافة دارجة ونوع من التوأمة مع النظام. حيث "بدأ الإرث الثقافي للعنف ينتقل من جيل لآخر مع تبدل النظام السياسي" (الطائي، ٢٠١٣، ٢٢٩)، ولم يعرف العراق نظاماً سياسياً دون عنف مفرط حتى أصبحت ثقافة الإقصاء والعنف صنوان.

لم تسعى الأنظمة العراقية السابقة، ولم يستفد النظام السياسي بعد الـ٢٠٠٣/ من قاعدة أن الحروب كانت "منذ غابر الأزمان، الحكم النهائي والذي لا يرحم، في الصراعات الدولية - إنما فقدت الكثير من فعاليتها، كما فقدت مجدها الباهر كله تقريباً" (أرنت، ٢٠١٥، ٥). والقراءات العسكرية حين تبنى وتتخذ على أساس التنافر والعداء مع التراث الثقافي والسياسي لأمة أو ملة ضمن دولة فإنها غير راسخة بالحق. ومع أن العلاقة بين الحرب والسياسة، أو تلك المتعلقة حول علاقة العنف والسلطة، ما عادت قابلة للتطبيق، أو الرهان عليها لجهة العلاقة بين السلطة/النظام والقوميات المغايرة، مع ذلك لم تغب هذه العلاقة عن النظام العراقي حتى ما بعد الاستفتاء، ولم تسفر المساعي العراقية صوب ترسيخ العلاقة بينهم وبين كردستان على أساس العنف والحرب، لا عن استتباب السلم ولا الحسم على ميزان الرضوخ والاستسلام من جانب إقليم كردستان، بل أوصلت إلى علاقات متوترة دوماً، ورغبات الإقليم في الخلاص من الابتزاز، قابله إصرار بغداد على الانتقام، والمساعي لجعل القدرة العسكرية هي القوة الأساسية المهيكلية لمجتمع كردستان، ثم تكثيف المحاولات للسيطرة على القوة الاقتصادية للإقليم لجعلها

في خدمة التوجه العسكري لبغداد. وجعل الحرب على كُردستان بمثابة منظومة اجتماعية؛ لخنق كيان الإقليم، وإعطاء بغداد الشرعية في ذلك الفعل العنفي.

وما عاد ممكناً إغفال الدور الكبير الذي لعبه العنف في رسم السياسات للأنظمة العراقية. ولا يمكن "لأي شخص أعمل فكره في شؤون التاريخ والسياسية، أن يبقى غافلاً عن الدور العظيم الذي لعبه العنف، دائماً، في شؤون البشر" (أرنت، ٢٠١٥، ١٠). فتعمق العنف كعامل فعال في الشؤون الداخلية، خاصة وأن العلاقة بين العراق وكُردستان لم تدخل مرحلة استقرار بديمومة. وتالياً فإن تحول نمط التواصل بين بغداد كنظام سياسي، وكُردستان كمنطقة شهدت ثورات وانتفاضات متتالية لنيل حقوقها، ثم منطقة حكم ذاتي إلى كيان فدرالي، انتقلت من علاقة سياسية قائمة على التوافق والالتزام الدستوري، إلى مرحلة العنف الذي أصبح التجلي الأكثر بروزاً لسلطة بغداد. وتحويل سياسات الحكم فيها إلى صراع من أجل السلطة، إنما هي المعضلة في توصيف طبيعة تلك العلاقة التي تحولت من الحق في العيش معاً، إلى ارتكاب المزيد من العنف.

وبذلك سعت الأطراف المتحكمة بناصية القرار السياسي في بغداد، إلى مماهة السلطة السياسية مع العنف، على شاكلة أدوات مشروعة للعمل السياسي وطبيعة العلاقة بين المركز والأطراف، حتى أصبحت التنظيمات السياسية والعسكرية بمثابة تنظيم للعنف. فأصبحت الحرب أمراً عارضاً في نظرهم؛ لأنهم يتعاملون مع الزمن الذي يعيشون فيه فقط، في حين أن الحرب هو الفعل الكارثي للجميع، لمن يتأمل مسارات الحياة السياسية والطبيعية بكليتها.

هذه السريرة لنفسيات حكام بغداد يمكننا تشبيهها بـ "غريزة حيوانية تنزع إلى السيطرة، ونزعات عدوانية حيوانية" (أرنت، ٢٠١٥، ٣٤). ولم تتمكن من التفكير بالسياسات التي ترسم خيوط العلاقة المتينة بينها وبين كُردستان، فأضحى العنف كثقافة، الأسُّ لكامل معطيات وتوجهات طبقة الحكم العراقية والاستمرار بها بصفاتها الملاذ الوحيد للقضاء على كُردستان، ولأن "الفكر السياسي لا يتبع إلا صياغات الظواهر السياسية ذاتها" (أرنت، ٢٠٠٨، ٢٤). فإن العراق أصبح واحة للعنف واستخدام لغة القتل كمدخل للحوار.

ب - عسكرة الثقافة في العراق:

شكل العنف ثقافة سياسية وعسكرية في صوغ طبيعة التواصل والعلاقة بين بغداد وكُردستان، وانتعش مصطلح الحرب على باقي المفردات، بالرغم من الحروب المتكررة التي خاضها الجيش العراقي داخلياً وخارجياً، والهزائم الدائمة له، إلا أن العقلية لم تستفد من تجارب التاريخ، ولم تتعظ من الحطام والخسائر الفظيعة في الأرواح والاقتصاد وبنية المجتمع، عوضاً عن

ذلك، وافقت كل تلك المعارك والانكسارات حملات إعلامية كاذبة، جاعلة من الباطل حقاً والعنف هدفاً، وبذلك فقد الجيش قيمته وهيبته خاصة وأن "النظرية الحربية أو النظرية الثورية لا تبحث إلا في تسويق العنف، لأن هذا التسويق يؤلف حدّها السياسي، وإذا وصلت عوضاً عن ذلك، إلى تمجيد العنف أو تسويغه، بوصفه عنفاً، فإنها لا تعود نظرية سياسية بل نظرية مضادة لما هو سياسي" (أرنت، ٢٤، ٢٠٠٨). ولم يشهد العراق استقراراً منذ مائة عام، ولا انتقالاً سلساً وديمقراطياً للسلطة عبر التداول السلمي لها، وامتازت عقود حكم البعثيين بالتوتر والخلاف مع كل دور الجوار والتدخل في شؤونهم الداخلية. ما يعكس طبيعة وتركيبية هذا النظام القائم على الدم، والعنف وخلق التوترات المحلية والعابرة للحدود منها، وهي مهمات ومثبتات عسكرية الثقافة المحلية.

يعد ذلك تحولت ثقافة العنف من الأجساد إلى الأذهان، حيث تغلغل النظام العراقي في المناهج والتعليم، واستخدمها لمحاولة كسر روابط الولاء التقليدية للدولة والمجتمع العراقي، وتبديلها بروابط جديدة تربط الأفراد مع نظام الحكم، وهو ما مهد وأسس في بناء ثقافة وتربية عسكرية، وأبعد العمل الديمقراطي عن الحياة السياسية والثقافية، وبذلك تمكن البعث سريعاً من تمتين أساس الثقافة الوطنية على أسس بعثية، بما تحمل من مظاهر العنف التي ربطت مفهوم الوطنية ومؤسسة التربية والتعليم بالعسكرة، واستخدم العنف المفرط تجاه الفئات والقوميات الملتزمة مع هوياتهم الفرعية أكثر من الولاء لما عرف "بالثورة"، ولترسيخ السيطرة على المجتمع عبر العنف قاد البعث "عملية عسكرية الثقافة العراقية، أن التربية القائمة على العنف كانت حجر الأساس في ثقافة البعث، الثقافة العملية الموجهة إلى البيت والمدرسة والشارع" (الطائي، ٢٠١٣، ٢٨٤-٢٨٨). كرسالة على التمسك بالنهج الذي سلكه البعثيين للوصول إلى السلطة عبر الجيش، حاملاً كل أشكال العنف السلطوي، كأدوات لفرض السيادة والسلطة والتحكم بالمجتمع العراقي.

ج - ثقافة العنف بعد ٢٠٠٣ ونسف الديمقراطية:

على الرغم من الاتفاق بين الكرد والعراقيين في مؤتمر المعارضة في لندن ٢٠٠٢ بخصوص شكل الدولة المستقبلي، والتعددية السياسية، وأن تكون الديمقراطية والفدرالية بديلاً عن المركزية، (البارزاني، ٢٠٢١، ٤٥-٤٦). إلا أن الاشتباكات والخلافات، واحتدام الصراع بين الشيعة أنفسهم وبينهم وبين السنة بعد سقوط النظام البعثي، والعنف المتبادل بين الأطر العراقية الساعية صوب السلطة بعد ٢٠٠٣، أنهت تلك الآمال والتعهدات. وصحيح أن ما بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، بدأ بنظام سياسي جديد اختلف عن الأنظمة التي سبقتها، وبدأت ملامح سلطة

جديدة في العراق تحت ضغط أمريكا، وطبيعة المشروع السياسي والاجتماعي وحتى دور القوى الفاعلة في العملية السياسية، رافق ذلك تأملات عراقية على المستوى الشعبي، بحصول تغيرات وتطورات ايجابية وعسكرية، تتناغم مع سمات التغيرات التي اجتاحت العالم والشرق الأوسط وبدأ مرحلة انتقالية جديدة، لكن المسلكيات والصراعات العراقية -العراقية، واستهداف وجود كيان كُردستان، وتشابه سمات المرحلة التي تلت سقوط النظام العراقي وتقاطع مضامينها مع ما سبقتها، يمنحنا أريحية في القول أن العقلية التي أدارت العراق منذ العهد الملكي، إلى تاريخ الاستفتاء وبعده لم تتغير، بل ازدادت ضراوة وعنفاً وسُوداً، واعتبرت أن أي مكسب كردي دستوري إنما يتوجب النيل منه.

فبدأت الصراعات العرقية والاثنية تطفئ على مصلحة العراق والعراقيين، وأنحصر جوهر الصراع والتناقض بين القوى الفاعلة خاصة الأحزاب الشيعية والسنية على السلطة والظفر بناصية القرار الاقتصادي والسياسي، عدا عن الصراع بين الأحزاب السياسية الدينية وتطور الإسلام السياسي بمختلف اتجاهاته وتياراته السياسية المذهبية، وبذلك فقدت العملية السياسية إلى مرجعية عراقية جامعة، ما أجهض كل المساعي نحو ثقافة وطنية خالية من العنف، وأنتصر وباء الطائفية والمحاصصة على الديمقراطية التي انحصرت على مستوى السطح والبنى الفوقية على صعيد الخطابات والتبريرات، ولم يشعر أو يُمارس المواطن العراقي الديمقراطية؛ لأن العوامل المؤثرة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والفكرية، الخارجية والداخلية كلها كانت غائبة. وهي التي لها الدور الأكبر في التأثير العميق في مستقبل الديمقراطية إيجاباً وسلباً (الطائي، ٢٠١٣، ٣٢٠ -٣٢٣).

ولم تلتفت النخب الحاكمة لبغداد منذ سقوط نظام "صدام حسين" وحتى نهايات ٢٠٢٠، سوى إلى الضغوطات والنزعة التدميرية التي كانت الحكم النهائي في أي خلاف مع كُردستان، من حيث الحصار وقطع الميزانية، وعدم الاهتمام بمصير كُردستان وأبنائها الذين دافعوا عن البشرية ضد داعش، فلجأت بغداد لمحاولة إركاع الإقليم حتى قبل إجراء الاستفتاء، كل ذلك أسس واثربعمق في تمتين تشكيل الثقافة العراقية على أساس الدولة الحزبية والطائفية، ما ساهم في غياب الثقافة الوطنية، فمسخت هوية المجتمع العراقي، وتم استبدالها بثقافة الحرب والعنف والميليشيات، في حين أن الثقافة على أساس الحريات والتعددية السياسية هي الرافعة الإنسانية والمحفزة للسلوك الإنساني، وتشكل المدخل لإحداث التغيير الذاتي المطلوب، أي "الاستمرار العتيق للسياسة عن طريق العنف" (أرنت، ٢٠١٥، ٧).

د - توجيه ثقافة العنف ضد كُردستان

أنحصر "النصر" الذي تغنت به الأنظمة العراقية من العهد الملكي وحتى بعد ٢٠١٧، باستعمال العنف في صراعهم ضد كُردستان، ولطالما أن المُعَيِّف يسعى للاستثمار المادي كما هو الحال بالرغبة بالقضاء على التطلعات الديمقراطية والحريات، فإن التجسيد العملي لنتائج ثقافة العنف تحولت إلى ممارسات متمثلة بالمقابر الجماعية والقتل العمد على الهوية التي طالت الكُرد.

عانت كُردستان من سياسات كل الأطراف التي وصلت إلى الحكم، ولم تتلفت إلى التحولات السياسية والتبدلات على مستوى العالم والمنطقة، وبـل استمرت في ذهنية التعامل عبر العنف مع معارضيه، وكانت تلجأ إلى استغلال الآلة الإعلامية لخلق حالة عداء بين الشعب العراقي ضد شعب كُردستان، وفي ذلك تكريس لحالة الاستبداد والعنف والكرهية، حيث يصف غوستاف لوبون هذه الأفعال بـ"العدوى الذهنية الناجمة عن إجراءات الدعاية الحديثة" (لوبون، ٢٠١٦، ص ٦٣).

هؤلاء لم يستفادوا من دروس التاريخ ولم يأخذ العبر من طبيعة شعب كُردستان، وثباته على مبادئه، وربما لو قرأ كل من يستلم دفة الحكم في بغداد، دروس ومواعظ المقاتلين الكُرد ضد الظلم والطغيان، ربما لما تجرئوا على المزيد من الرغبة بالقتل ومعاداة كُردستان سواء عسكرياً أو استعمال العنف ضد مصالح وحدود وشعب كُردستان، خاصة وأن الواقعية السياسية "تقتضي معرفة شعب ما في لحظة معينة من تاريخه، معرفة بيئته وعلى الأخص ماضيه" (لوبون ٢٠١٦، ص ٧٥).

الصلابة التي مُورست ضد كُردستان، وضعت الهوية والروح الوطنية العراقية طي النسيان، وربما ما عاد ممكناً للنخب العراقية اليوم تأسيس أو إعادة أحياء الهوية الوطنية الجامعة؛ نتيجة تفككها تحت ضغط الأحداث، وبعد قرن من الصراع والمواجهة العسكرية بين بغداد وأربيل، فالحديث عن هوية جامعة تحمي العراق أصبح من الأمور الصعبة جداً، وإذا كان الجيش العراقي حُمل سابقاً بحمولة عقائدية قائمة على إلغاء كل ما هو غير عربي، فإن الأحزاب الشيعية سعت لاحقاً لجعل مقاتليها وكتائبها وحتى الجيش ذات حمولة طائفية مذهبية، وتالياً تجريدتهم من كل قيم العدالة والمساواة. إن "مثل الحرية والعدالة الجديدة القادرة على خلب عقول الشعوب، المجردة من قناعات محددة والتي تعاني من طغيان قادتها، لا بد أن تبقى بالطبع دون تأثير على عقول الشعوب التي تمتلك مثلاً عليها راسخة منذ القدم في النفوس" (لوبون، ٢٠١٦، ص ٢٦٩). حيث شعب وبشمركة كُردستان كانت ولا تزال تتغنى بالقيم الأخلاقية في نضالاتها لاسترجاع حقوقها وأراضيها التاريخية من سيطرة الميليشيات. وبذلك

غدت الثقافة المنتشرة في كردستان هي غيرها الموجودة في بغداد. إن تاريخ الجيش العراقي لم يكن سوى ناتجاً عن عسكرة الثقافة وتحولهم حتى بعد ٢٠٠٣ إلى حوامل للعنف والكراهية والقصاص من المعارضين السياسيين.

خامساً - المفهوم السياسي الذي دفع إلى الاستفتاء سنة ٢٠١٧:

١ - مسح الهوية العراقية الجامعة وإلغاء البُعد القومي عن الهوية الكردية:

بعد غياب مفهوم الهوية العراقية الجامعة طيلة قرنٍ كامل، بات واضحاً انعدام أيّ مساعٍ صوب تشييد الأمة أو الهوية الجامعة بالمفهوم السياسي العام، القائم على التعددية والتنوع، حيث غياب الحقوق السياسية والهوية القومية والثقافية للجماعات والشعوب الكردستانية ضمن دولة العراق قبل وبعد سقوط نظام البعث، وتالياً فإن غياب/تغيب شرعنة عمل الدولة، وتجاهل رضا الشعوب في العراق بما فيها العرب أنفسهم؛ سعت الأنظمة العراقية من وراء ذلك منع الجماعات من الحصول على هوياتهم الجماعية الوطنية خارج إطار الطائفية والمحاصصة الحزبية، بهدف منع الهويات الفرعية من الانتعاش، وفرض الرتم السياسي المذهبي المراد.

وأسهمت الحروب التي عايشتها مكونات كردستان، في خلخلة مفهوم الأمة العراقية بمكوناتها، والمساعي نحو إحلال الأمة العربية عوضاً عن الهوية الجامعة، في حين "لا يمكن للبشر تحقيق ذواتهم والازدهار إلا إذا انتموا إلى مجتمع وطني تتفوق العضوية الوطنية فيه على أشكال الانتماء الأخرى كلها. فالأمة هي المستودع الوحيد للسعادة والكرامة والمصدر الوحيد للسلطة السياسية" (أوزكيريملي، ٢٠١٣، ١٠٤). هذه الواقعية تتطلب وجود عدالة اجتماعية، ونظام سياسي ديمقراطي، ومساواة وحكم رشيد، وتوزيع عادل للثروات، ومصير مشترك، ووطن آمن يمكن للمكونات العيش فيه دون خوف أو خشية أي طارئ؛ لتنتعش الهويات جميعها. وهو ما كان مفقوداً طيلة قرن كامل في العراق. ولم تشكل الهوية العراقية للحظة واحدة إطاراً ووعاءاً جامعاً يمكن الاحتكام إليها، بل شكل العراق أساس الإلغاء والإنكار، بما فيه دستور العراق لعام ٢٠٠٥، لم يكن أكثر من دستوراً طائفيّاً متثوب برداء المواطننة، وذات حمولة اقصائية طائفية مخيفة. وبذلك تحول العراقيون إلى أمة بئسة عانت حقب طويلة من العبودية والمظلومية والممارسات العنيفة، والمزيد من الهزائم الخارجية والتوجه نحو التعويض الداخلي، وتوسعت رقعة المشهد الشنيع للجهل والتخلف، وأصبح العراق دولة تفصلها أميال ومساحات ضخمة عن أمجاد أسلافها والانجازات التي قدمت للبشرية.

أن المدافعين عن هوياتهم الفرعية والراغبين بتجسيدها عملياً، يُدركون ذواتهم، ليس على مستوى الشعور، أو التخيل فحسب، إنما يعوّن رغبتهم بوجود كيّان وثبات هويّاتي مستقبلي،

وهو ما عبرت عنه ثورات كُردستان وانتفاضاتها ضد كل محاولات إرهاب وتجميع هويّة كُردستان. فالجماعات الفرعية تنظر لوعيها بهويتها الخاصة على أنه المعنى الأول للاتصال بالعالم الخارجي، والثبات الداخلي، فتظهر معها ديناميات مختلفة لتدفع بالهويّات للتشبث بحالتها مدى الحياة، وبما ينجم عنها من عملية معقدة تربط الذات الهويّاتية مع الاندفاع الجماهيري في دفاعها عن حقوقها، خاصة وأن الحديث عن الهويّات الفرعية المتعددة في العراق من قبل الحكومات والنخب العراقية، تصطدم بداء التعقيد وأبعادها الكثيرة ما أن يتم التحليل السياسي والمستقبلي لها وكيفية تجسيدها دستوريا، خاصة وأن شعور التفرد ملازم لتلك الهويّات، يقابله شعور التمسك والثبات بأفضلية الهويّة المركزية، هويّة الطائفة والمذهب المتحكم بالمركز، خاصة وأن هذه الصورة أنما هي الفعالية الذي من خلالها يشعر صاحب الهويّة الخاصة بقيمته وفقاً لمستويات أربع.

أولها: النظرة الداخلية الخاصة، أي ما يشكله للوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه وما يرغب أن تكون عليه تلك الهويّات كذات فعالة في تعاملها مع وسطها الهويّاتي المتعدد. وثانيتهما: الهويّة المعاشة ككيان خاص. وثالثتها: الشعور الذي يمتاز به هويّة كُردستان، بالتفرد والظاهرة المعقدة والتمايز عن الأكثرية، فإنها تحمل أيضاً مفارقات وصفات تماثل وتشابه مع باقي الهويّات. فيتضح التماثل والاختلاف بين الهويّات الفرعية والمركزية، وضرورة البحث عن مخرج رسمي لحماية الاختلاف ويعمق التماثل على أن يكون تماثلاً للهويّة الوطنية، والرابعة: التشييد الهويّاتي الجامع إنما ينتعش عبر حركة مركبة من التمايز والانسجام والتداخل، أي هويّة تتميز عن غيرها وتتماهى معها. وكل ذلك كان ولا يزال يتعرض للمسح والتنكيل، والغاء أيّ بعدٍ هويّاتي لكُردستان. (إبراهيم، العربي الجديد، ٢٠٢١)

وأكثر النقاط غياباً عن الحوار أو الطروحات التي جاءت بها بغداد، إنما هي صورة وشكل هويّة كُردستان التي ترى نفسها فيها، أو كيف تتخيل الهويّات المتعددة في كُردستان، الهويّة الجامعة في بغداد. فما عاشته هويّة كُردستان بأبعادها الجامعة لمكوناتها وهويّاتها القومية الخاصة، "ليست مرحلية أو لحظية أنما هو منتج شديد الحساسية ومحضر نفسياً لأي أنشطة غير موافقة مع الهويّة المركزية، لدرجة أن الأجيال الحالية تحمل إرثاً نفسياً عميقاً حول سحق هويّة آبائهم وأجدادهم، فيسعون جاهدين عبر التعاون مع من سبقوهم بالبحث عن فردانية هويّاتهم" (إبراهيم، العربي الجديد، ٢٠١٢). أو التعبير عن ذلك بشكل علني، وسط غياب التشييد المطلوب والمرغوب من قبل الهويّات الفرعية في العراق، والمرفوض والمفقود حالياً من الأكثرية، وهذه الأخيرة لم تسعى ومنذ قرن لبلورة هويّة جامعة. حيث لا يزال الصراع في أوجه. فالتشييد

المأمول تعرض للمزيد من الرواسب والإرث المشبع بالنزعات العدائية، إذ لا نظام سياسي ولا شكل دولة لا حالياً ولا سابقاً، ولا بؤادر لطرّح جديد، يحمي أو يمهّد الأرضية لتبريد نار الهويّات المتغوّلة. خاصّة وأنّ قضية المواطنة المثبّته دستورياً، كمشروع كفيل بصون تلك الهويّات المتعددة، إنّما يعود في أصل وجزر المشكلة إلى غياب النظام السياسي المساعد في ردّ المواطنة بآليات وأدوات تفعيل المواطنة التي تجد نفسها مكبلة دوماً.

وكلّما تفاقمّت حالة عدم المساواة بين الجماعات تعاظم احتمال التضامن داخل الجماعة الأقلّ تمتعاً بالامتيازات ومن ثمّ مقاومتها للدمج السياسي حين تضاف الفوارق الثقافية الموضوعية إلى حالات عدم المساواة الاقتصادية وحين تكون على درجة كافية من الاتصال داخل الجماعة، تنقلص إلى الحد الأقصى فرص الاندماج الثقافي للجماعة الفرعية في المجتمع الوطني، وربما يبدأ أعضاء الجماعة المحرومة من الامتيازات في توكيد أن ثقافتهم مساوية لثقافة الجماعة المتمتعة بالامتيازات أو متفوقة عليها، والمطالبة بانفصال أمّتهم والسعي إلى تحقيق الاستقلال (أوزكيريمللي، ٢٠١٣، ١٥٤ - ١٥٥).

ففي صراع الأمم فإن السعي الدءوب صوب الإلغاء وصبغ أحدها للأخرى بلونها، ستلتقي اعتراضاً ونفوراً عميقاً قائماً على مبدأ وجوب أن تكون الأمة بهويّة جمعيّة ديمقراطية إلى أقصى حد ممكن وهذا يتطلب عادة تحقيق السيادة السياسية على أقل تقدير.

ب - الاستفتاء كأبرز مسار لحل أزمة مائة عام من غياب الديمقراطية وطمس الحقوق القومية:
إن فشل نهوض الدولة العراقية سياسياً، اقتصادياً، واجتماعياً في كافة المراحل التي عاشتها من ملكي، جمهوري وفي عهد البعث، ثم ما بعد سقوط النظام العراقي السابق، وعدم تطبيق الدستور، وتغول الخطاب الطائفي الإقصائي، وتشعب المذهبية في أركان ومفاصل الدولة، وتنامي دور النخب وصراعها على السلطة بعد ٢٠٠٣، وتحويل بنية العيش المشترك نحو سلسلة الانتقامات والتصفيات، والنهب المنظم لغالبية الميزانية العراقية، وخضوع القرار العراقي الشيعي إلى خارج حدود الدولة العراقية، وتكثيف المحاولات لإجهاض حقوق مكونات وشعب كردستان في الدستور العراقي، خاصة المساع صوب إرجاع الإقليم إلى نظام المحافظات والاستعداد الدائم للحرب ضد كردستان، كانت أبرز المسارات السياسية التي رسمت حالة اللاممكن للعيش بسلام مع بغداد، فالمنظور التاريخي للعلاقة بينهما والتحليل النظري لها، ثم التحليل المقارن لتشكيلات واسعة من الحالات والمراحل التاريخية والمعيشية والحياتية، وطبيعة وتركيبية الذهنيات في بغداد وأربيل. يحملنا إلى مفهوم جديد حول نظرية حكام العراق، قوامها أن العنف والاستبداد والقتل على الهوية، إنّما هي إحدى أشكال السياسة المتصلة بسياقات ومراحل تطور الدولة العراقية

تاريخياً، يقابلها أن الكرد أمة ولهم شخصية واضحة وظاهرة وفريدة. ومصالح هذه الأمة وقيمتها تتخطى بالأولية على مصالح الدم والثارات والنزاعات التي أغرقت العراق بتفاصيلها، وتنامي بشكل عميق الشعور لدى النخب الكردية، بضرورة أن تكون الأمة الكردية مستقلة إلى أقصى حد ممكن بما يتطلب ضمان السيادة السياسية على أقل تقدير. طبيعة التحولات التي اجتاحت الحواضن الشعبية والنخب السياسية الكردستانية، شكلت ضواغط للإسراع في وتيرة الاستفتاء، خاصة وأن البقاع المتطورة من العالم "عاشت في عالم من التغيير الدائم، والتحول التكنولوجي والتجديد الثقافي" (عصر التطرفات، ٢٠١١، ص ٥٠٨)، ولو تمت مقارنة كردستان مع عموم محافظات العراق، فإن مساحات وفضاءات شاسعة تفصل بينهما من حيث معدلات النمو ونسبة البطالة بينهما، ومعدلات التعليم وتطور وسائل الاتصال ووسائل الإعلام الجماهيري.

وفقاً لذلك فإن العراق لم يسعى طيلة العقود العشرة الماضية، إلى الاستفادة من النظريات السياسية الحديثة، ولم يلتفت إلى التغيرات التي طالت البنى التقليدية في إدارة العالم، خاصة الدول المركبة، وبل أن العراق دخل في حالة التواصل الدائم مع دول الجوار؛ لقمع حق الاستفتاء سنة ٢٠١٧، بدلاً من السعي لإيجاد حل للمشاكل المزمنة ضد كردستان، واستمرت سياساتها حتى وصلت بالكرد إلى حالة اللاعودة عن قرار الاستفتاء. كما أن تاريخ الحروب العراقية ضد كردستان منذ ١٩٢١، وحتى ما بعد الاستفتاء، لم يحتوي على أي إمكانية للاستفادة من تجارب الدول المشابهة في الوقت الذي اثبتت العالم المتحضر أنه تخلص وبشكل مستدام من النزاعات الموجودة "فالعديد الإجمالي للنزاعات المسلحة المتعلقة بتقرير المصير منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، مع نزعة موازية باتجاه الاحتواء والتسوية والحل" (أوزكيري، ٢٠١٣، ص ٢٠).

وهو ما يؤكد ويمهد النسف العميق للاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العراق، الذي أصبح اليوم دولة هشة تسكنها شعوبٌ جائعة ويائسة. وربما ينتعش التطرف أكثر، وهو -الجيل الجديد- أصبح مستعد للإصغاء إلى أي دعوة للقيام بثورة اجتماعية اقتصادية سياسية. وهو ما يقابله لدى النشئ في كردستان ونخبه ومختلف الشرائح العمرية، قناعة راسخة حول الفكر القومي الكردستاني الذي لا يزال يشكل المحرك الأساس والقوى السياسية الدافعة لتشكيل طبيعة العلاقة بين بغداد واربيل، وبل تاريخياً فإن القومية هي جزء من عملية تكون الدولة الحديثة، وتتطلب تركيبة واضحة لطبيعة العلاقات بين الشعوب المختلفة قومياً، وليس دولة متعددة الشعوب والأثنيات، وتقوم على شمول الجميع بلون واحد حيث "كانت الدولة القومية، وما زالت، هي الإطار الذي تتخذ فيه جميع القرارات السياسية، الداخلية منها

والخارجية" (هوبزباوم، ٢٠١١، ١٠٠٨). وهو ما دفع إلى استمرار شلالات الدماء، حيث الانتقال من نسق الإلغاء القومي، إلى الشمول المذهبي والطائفي، والاستمرار في محاولات إغراق كُردستان بمختلف الطرق.

إن القاسم المشترك الوحيد بين السياسات والنظم السياسية التي حكمت العراق منذ ٢٠١٧/١٩٢١ كان القمع والاضطهاد وإنهاء القواعد الاجتماعية، وتفكيك البنى الثقافية الكُردستانية، علماً أن "الآليات المؤسسية في الكيان السياسي المعني واستجابات الحكومة للمطالب الاثنية ربما تكون حاسمة الأهمية في تقرير قدره جماعة معينة على البقاء وتعريفها لنفسها وتحديد أهدافها النهائية" (أوزكيرملي، ٢٠١٣، ١٧٢). في حين أن تعامل بغداد مع وضد كُردستان أثناء غزوة داعش، عمق فكرة وأهمية الاستفتاء على الاستقلال، حيث وجدت مراكز القوة والقرار في بغداد في هجوم داعش فرصة سائحة لإعادة القصاص من كُردستان، ولجأت إلى قطع الميزانية ٢٠١٤ ومنع الموارد المالية عن كُردستان، وبم تعاملت بغداد مع تلك المتغيرات الجغرافية والسياسية جراء هجوم داعش، والأزمة الاقتصادية وانخفاض سعر النفط، بسياسات المراوغة والتقويض والإهمال، ومساع لإعادة ترتيب سياسي جديد في الإقليم؛ رغبة منها في إعادة خلق مؤسسات أو منظمات أو أحزاب جديدة على مقاسها، وهو ما شرح وعمق الأزمة التي تسببت بها بغداد في تلك الفترة وقبلها بعقود. خاصة مع استعداد النخب المنتمية إلى الجماعات المذهبية لاقتسام واحتلال كُردستان كحل للمشكلة والمعضلة السياسية القائمة بين بغداد واربيل، ومع فقدان الحلول وعدم الاستعداد لحل المشكلات فإن المجتمع المحلي في كُردستان، اتجه صوب الدفاع لأجل الحق الشرعي، متجلباً بدعم شعب كُردستان في اختيار الاستفتاء، خاصة وأنه في حالة فقدان الميادين السياسية البديلة للحوار فإن الدول الاتحادية والتي "تضم أقلية متمركزة جغرافياً سوف تواجه حتماً عند مرحلة ما مطالب بنزع المركزية الإدارية، السياسية إذا لم تلبي السلطات السياسية الحاجات السياسية لهذه الأقليات بصورة كافية" (أوزكيرملي، ٢٠١٣، ص ١٧٣).

وبذلك فإن سيطرة واستيلاء جماعة أثنية واحدة فقط على السلطة هو المدماك الأساسي نحو الاضطرابات والخلافات والحساسيات القومية والاثنية، وغياب الحلول الجماعية هو الذي يؤدي إلى حرب أهلية، فتتولد رغبة في الانصراف والابتعاد عن كارثة الحرب الأهلية بعد استنفاد كل السبل والبدائل المتاحة، من حوارات ودستور واتفاقيات وتعهدات، فتلجأ الجماعات القومية إلى طلب حق تقرير المصير كخيار استراتيجي أفضل من الاستمرار في الحروب والصدامات..

شكل الاستفتاء* أعظم حدث كُردستاني في القرن الحالي، من حيث التأكيد على الهوية الجمعية والطموحات القومية المشتركة، فشكّلت مصالح مشتركة بين شعوب ومكونات كُردستان*. والالتقاء عليها للدعم السياسي الجمعي من جماعات واسعة شاركت في الاستفتاء، وهي نفسها التي كانت تشكوا من محاولات بغداد إقصائها واستبعادها من العملية السياسية بكافة السبل. ويكفي الاستدلال على نسبة* ٩٣٪، لتشكل رسالة واضحة لمن عارض الاستفتاء. خاصة وأن ثلاث سياقات سياسية ساهمت بقوة في أنجاح الاستفتاء. فهي كانت خطوة في إعادة ترتيب المؤسسات والقوى والمنظمات الاجتماعية والسياسية في الإقليم، وإفساح المجال أمام النخب من الجماعات الاثنية المختلفة للمشاركة في اقتسام السلطة مع الزعماء التقليديين، خاصة بعد تعهد رئيس الإقليم آنذاك السيد مسعود البارزاني بإعادة تأليف نشيد وطني وعلم جديد للإقليم، وعدم الترشح للرئاسة، وضمان مشاركة الكتل السياسية في صناعة القرار بمختلف مستوياته وأشكاله، وهو ما أفسح ميادين سياسية جديدة للكتل السياسية الناشئة والتاريخية في الإقليم، هذه الميادين تحديداً كانت إستراتيجية جديدة وظيفتها إيجاد نظام ديمقراطي وأكثر عدالة ومنافسة سياسية وضمان توزيع رشيد للسلطة بين الوحدات الإدارية في الإقليم. خاصة مناطق

ذات غالبية غير كورية /أشور، تركمان/ كضمان عدم استيلاء جماعة أثنية على السلطة دون غيرهم على القنوات المهمة للسلطة، عدا أن الاستفتاء كان أهم صمام أمام لعدم تكرار الحروب الأهلية وحروب والمركز ضد الإقليم

الخلاصة بعد مائة عام من الحروب والقتل على الهوية، أن جميع أنواع الأنظمة العراقية فشلت في احتضان وتقبل الآخر المختلف لغوياً وقومياً ولا حتى مذهبياً، وسعت بقوة صوب عدم الاعتراف الدستوري بها، ومع صعوبة تطبيق المواطنة المتعارضة مع مبدأ الأغلبية السياسية القائمة على إلغاء الآخر، واستمرار المساعي صوب إصباح الدولة بنزعات أو توجهات قومية واحدة فحسب، فإن الإنهاء والإنهاك السياسي يجد طريقه معبداً بسلاسة، وبذلك يرتفع مفهوم المواطنة المشوه إلى صدارة المسرح السياسي.

فأسست التحولات السياسية والأمنية والاجتماعية التي اجتاحت الحواضن الشعبية الكُردستانية والتطور الكبير للشعور القومي، ودور الإقليم كفاعل سياسي في المنطقة، ومواجهتها لداعش، وسياسات بغداد التي حاولت دوماً لجم دور الإقليم بشتى الطرق، شكّلت ضواغط للإسراع في وتيرة الاستفتاء سنة ٢٠١٧، كحدث كُردستاني بالغ الأهمية والعميقة، وكأبرز مسار لحل أزمة مائة عام من الحروب، والقتل على الهوية.

وبموازاة نسف مفهوم المواطنة وفقدان مكونات كُردستان شعور الانتماء إلى العراق، فجرت أسئلة من قبيل الأمة والوطن والدولة، شعب واحد أم شعوب متميزة، حق تقرير المصير للشعوب المتجانسة والمتمايزة عن الأغلبية الشعبية. وظهرت معها الأنساق المضمرة لدى عامة الكُرد والعراقيين والنخب الفكرية والسياسية. ولم يكن العراق الجديد سوى نزعات مذهبية متثوبة برداء المواطنة. وأنحسر هم الشيعة في الدفع بمظلوميتهم لاستثمارها بما يخدم أجنداتها وتحالفاتها الإقليمية، وليس قادة لكل العراقيين!

سادساً -الخاتمة:

تاريخياً، لم تكن هذه التحولات التي أفضت للاستفتاء سهلاً أو سلساً، وفي الوقت عينه، ليست مفاجئاً من حيث احتمالية توجه الكُرد له، حيث تطور النزعات التدميرية لدى غالبية حكام بغداد بخطى مختلفة وطرائق متباينة، فشكّلت الرابط الأساسي بين تمسك كُردستان بالاستفتاء وربطها بالتحولات السياسية والعسكرية التي كانت ولا تزال تعصف بالحياة في العراق، فمع انهيار كل أشكال العلاقة بين أربيل وبغداد، ونفاذ غالبية أساليب التواصل والتفاهم والانسجام بينهما، خاصة وأن نضالات الشعب الكُردستاني، إنما كانت لأجل إثبات أنهم أفراداً لا أعضاء" منتمين إلى جماعة معينة تحددها السلطة في بغداد. فقدت الرابطة بين كُردستان مجتمعاً وسياسة مع بغداد كدولة ونظام سياسي، فبات البحث عن كيفية عقد المصالحة بين المصالح العامة للمواطنين ومكونات كُردستان، بعيداً عن المصالح الخاصة للنخب الحاكمة في بغداد، والبحث عن ضامن لعدم تكرار الجينوسايد، نقطة مفصلية أجبت المشاعر والتطلعات القومية الكُردستانية صوب إبداء الرأي في الاستفتاء، خاصة مع انهيار في منظومة النظام السياسي القائم على المذهبية.

إن فعل الاستفتاء إنما هو من الأفاعيل التي سعت صوب حماية الأجيال الجديدة من هدر المزيد من الدماء، وهو في جوهره مسعى لحماية العمق الوطني والقومي لشعوب كُردستان، خاصة وأن القومية توصف بأنها "مبدأً ناظماً جوهرياً للنظام بين الدول، ومصدراً نهائياً للشرعية السياسية، وإطاراً معرفياً وخطابياً متوافراً وجاهزاً، وسياًقاً مسلماً به للحياة اليومية" (أوزكيري، ٢٠١٣، ص ٢١) بناء عليه فإن القومية وصراعها في إثبات ذاتها، لا تشكل مدماك الخطاب السياسي سواء الداخلي أو الخارجي فقط، بل ليس الصراع الذي تتفاعل ضمنها الخطابات والعلاقات السياسية بشكل طبيعي فحسب، إنما تعتبر حماية الأفعال والخيارات والخصوصيات القومية الأساس في بناء الحياة اليومية، ومدى وكيفية إدراك الشعوب المتمايزة لواقعها المتميز عن محيطها ذي الأكثرية، وبذلك خط شعب ومكونات كُردستان

تاريخهم وفق انتمائهم القومي والوطني لكرْدستان، دون المساس بجوهر الوطنية العراقية التي لم تدخر جهداً في المحاربة نظرياً وعملياً.

سابعاً: النتائج:

١ - انتعشت الدكتاتورية والعنصرية والطائفية والمذهبية بدءاً من العهد الملكي، ثم عبد الكريم قاسم، ومروراً بأحمد البكر، ووصولاً إلى صدام حسين، وانتهاءً بالنخب الحاكمة في العراق. لدرجة أن المذهبية العراقية تغولت في الحالة السوسيو ثقافية والسياسية الايديولوجية، وتحولت إلى مصدر رئيسي للأفكار والآراء لعراق بعد حرب الخليج، وبعد ٢٠٠٣، وأصبحت الكاشف لعقلية الأحزاب المتسلطة، في تعاطيها مع كُردستان، واستمرار ضياع بوصلة تحديد المصدر الأساسي للشريعة السياسية في العراق على المستوى الوطني، حيث تغول الخطاب الطائفي ممارساتياً وعملياً، وشكل خطاب النخب المتحكمة ببغداد الركيزة الأساسية في تعاملها مع معارضيتها وليس الاحتكام إلى الدستور. خاصة وأن جميع المشاريع المطروحة للمواطنة والشراكة السياسية اشتركت في نقطة واحدة، وهي خواء تلك الرؤى السياسية من أي تطبيقات عملية.

٢ - حكمَ السنة في العراق فظلموا الشيعة و الكُرد وكُردستان، ثم حكمَ الشيعة فظلموا السنة واستغلوا وضع كُردستان، لم تقدم الأحزاب، ولا النخب، ولا القيادات الشيعية أي مفهوم جديد للمواطنة، وغاب المشروع الوطني الديمقراطي العراقي عن أدبيات ومفاهيم وبرامج جميع الأحزاب الشيعية، ولم ينظر الشيعة لأنفسهم على أنهم تحولوا من موقع المعارضة والدفاع، إلى موقع البناء والتأسيس والعيش المشترك، أو بناء الدولة الوطنية.

٣ - منذ سبع عشرة عاماً والإقليم يحاول خلق ولو خطوة واحدة للعمل المشترك ضمن عراق فدرالي اتحادي، قابله وقوف الأطراف المتناحرة في وجه الإقليم تارة، أو طحن بعضهم البعض تارة أخرى، وأنحصر هم بغداد في كيفية تركيع الإقليم، واتبع في سبيل ذلك جميع الوسائل والأليات والإمكانيات المتاحة والمحرمة والممنوعة، وصلت لحد محاولة منع السلاح عن البيشمركة في حربها نيابة عن العالم ضد داعش.

٤ - العقلية العروبية الاستعلائية هي، تتكرر وتكرر ذاتها دوماً وأبداً وباستمرار، ولا مناص للعيش بسلام وأمان إلا عبر نظام سياسي جديد، يمنح الحرية المطلقة للأطراف المشاركة في العملية السياسية من اتخاذ ما يناسبها أو الأحجام عنه دون تعطيل العملية السياسية، وهو ما لا يمكن فعله سوى بحصول كل طرف على عاصمة خاصة به تحميه من الموت، وتوفر لمواطنيه ورعاياه العيش بسلام.

٥ - لا مجتمع عراقي جمعي بوصفه كياناً سياسياً لكل المواطنين، ولا التزام للسلطة بخلق مؤسسات ديمقراطية عادلة.

٦ - سعت شعوب كُردستان إلى إعادة تعريف وتحديد طبيعة علاقتها مع العراق، كاستجابة طبيعية لضرورة التطور التاريخي للظروف المتغيرة، وصداً أمام مخططات الكتل السياسية المتحكمة بالقرار العراقي، وبعد ما قدمته حركة التحرر الكُردستانية طيلة قرن كامل، كان من الطبيعي أن تتكلم نتائجها بالاستفتاء على حرية شعب كُردستان، مع فقدان الأمل بأي إمكانية إصلاح، أو نظام سياسي لا يسمح للمركز بالاعتداء على الأطراف. وكنتيجة طبيعية لما لاقته شعوب ومكونات كُردستان من حصار سياسي اقتصادي وقتل على الهوية، فإنها شكلت حوامل من مختلف الأطراف في الحركة السياسية الكُردستانية وركائز الحصول على الشرعية البرلمانية والشعبية والحزبية في الإقليم؛ لتبرير وشرعنة أهداف الاستفتاء.

٧ - وحدة تحليل السياسات، وإصدار القرارات في العراق ليست الدولة، إنما هي الأحزاب الطائفية والمذهبية. وعلى الرغم من أن العراق لا مركزي كنظام سياسي، لكن مبدأ سلطة الدولة تخبوا وتختبئ أمام سلطة الأحزاب. وعلى الرغم من أن العراق دولة نفطية وغنية جداً، لكن الموارد المالية تُستغل في تجيش المذهبية، وتشكيل فصائل عسكرية مسلحة، هدفها ووظيفتها إغراق العراق في الطائفية ومنع الحياة الطبيعية.

قائمة المصادر والمراجع:

١. أرنت، حنة، ٢٠٠٨، **في الثورة**، تر: عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
٢. أرنت، حنة، ٢٠١٥، **في العنف**، تر: إبراهيم العريس، ط٢، دار الساق، بيروت.
٣. العاني، نوري عبد الحميد، الحربي علاء جاسم، ٢٠٠٥، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج١، بيت الحكمة، بغداد.
٤. أوزكيريملي، أوموت، ٢٠١٣، **نظريات القومية مقدمة نقدية**، تر: معين الإمام، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة.
٥. البارزاني، مسعود، ٢٠٢٠، **للتاريخ**، ط١، روكسانا، أربيل.
٦. الحفو، غانم محمد؛ البوتاني، عبد الفتاح، ٢٠٠٨، **الكرد والأحداث في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨**، ط١، دار الزمان، دمشق.
٧. الطائي، عبد المحسن، ٢٠١٣، **جدلية العلاقة بين المثقف والسلطة**، دار الحكمة، بغداد.

٨. تومي، حبيب، ٢٠١٢، **البارزاني مصطفى قائد من هذا العصر**، ط١، دار آراس، أربيل.
٩. خورشيد، فؤاد حمه، ٢٠١٣، **الجيوپوليتيكتس المعاصر، منهج، سلوك**، المديرية العامة للإعلام والطبع والنشر، السليمانية، كُردستان.
١٠. شمدت، دانا آدمز، ٢٠١٢، **رحلة إلى رجال شجمان في كُردستان**، تر: جرجيس فتح الله، دار آراس، منشورات الجمل، أربيل، ط١.
١١. فتح الله جرجيس، ٢٠١٢، **يقظة الكرد**، ط١، دار آراس، أربيل.
١٢. لازاريف، م.س، ٢٠١٣، **المسألة الكردية ١٩١٧-١٩٢٣**، ط٢، دارس آراس أربيل، دار الفارابي بيروت.
١٣. لوبون، غوستاف، ٢٠١٦، **الثورة الفرنسية وسيكولوجيا الثورات**، تر: نبيل أبو صعب، دار الوفاء، دمشق.
١٤. هوبزباوم، إريك، ٢٠١١، **عصر التطرفات**، تر: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
١٥. المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٠، **النص الكامل لمعاهدة لوزان، ١٩٢٣**، تر: عادل رفيق، اسطنبول.
١٦. إبراهيم، شфан، **مريسي سوري وسوري كوردي إلى المعارضة**، العربي الجديد، ٢٠٢١، <https://bit.ly/2Q2qNQ7>.

الهوامش:

* الأحزاب التي وقعت على مسودة الاجتماع الذي انعقد في أربيل في ٦/٧/٢٠١٧، حول قرار الاستفتاء هي: الحزب الديمقراطي الكردستاني، الإتحاد الوطني الكردستاني، الإتحاد الإسلامي الكردستاني، الحركة الإسلامية في كردستان، الحزب الشيوعي الكردستاني، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني، حزب الكادحين الكردستاني، حزب العمال والكادحين الكردستاني، حزب الإصلاح والتقدم الكردستاني، قائمة أربيل التركمانية، جبهة تركمان العراق، حزب التنمية التركماني، قائمة الأرمن في برلمان كردستان، الحركة الديمقراطية الأشورية، المجل الشعبي الكلداني السرياني الأشوري. كما تم تشكيل اللجنة العليا للاستفتاء، وتكليف كل حزب بتسمية ممثل له ضمن اللجان الخاصة بالاستفتاء. وأجتمع ممثلو الأحزاب السياسية في البرلمان وحكومة الإقليم وبحضور نائب رئيس الإقليم ورئيس الحكومة، ونائب رئيس المفوضية العليا للانتخابات في الإقليم مع رئيس إقليم كردستان، وقرر الحضور إجراء الاستفتاء في الإقليم والمناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم، وتشكيل المجلس الأعلى للاستفتاء. كما طالب ١٩ حزباً وطرفاً سياسياً من خارج حكومة الإقليم والبرلمان، إفراح المجال أمامهم للمشاركة في الاستفتاء، وهم: الإتحاد القومي الديمقراطي الكردستاني، الحركة الديمقراطية لشعب كردستان، الحزب القومي الكردستاني، الحركة الإسلامية الكردستانية، الحزب التقدمي الديمقراطي الكردستاني، حركة الحرية الديمقراطية الكردستانية، حزب بيت نهرين الديمقراطي، حزب الاتحاد الديمقراطي الكلداني، المجلس القومي الكلداني، الحزب الوطني الأشوري، اتحاد بيت نهرين الوطني، المنبر الديمقراطي الكلداني، الحركة الديمقراطية التركمانية، الحركة التركمانية للمستقلين، الحزب الديمقراطي التركماني الكردستاني، جمعية الثقافة التركمانية

في كردستان، حزب الشعب التركماني، جمعية الليبراليين التركمان، حزب الإنقاذ القومي التركماني. وتم إعداد الوثائق الخاصة بحقوق المكونات، مسودة إعلان المبادئ الأساسية للدولة في دولة كردستان القادمة، واجتمعت تلك اللجان مع السفراء والقناصل والضيوف الأجانب في الإقليم. كما حصل اجتماع مهم في منطقة سحيلة الحدودية، وكانت اتصالات الرئيس الفرنسي، ووزير خارجية بريطانية، ورسالة تيلرسون وزير الخارجية الأمريكي، من أخطر وأهم التحركات الدبلوماسية في أيلول ٢٠١٧، كما أجمع رئيس الإقليم حين ذاك مع وفد عن التحالف والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الذين رغبوا بتأجيل الاستفتاء، والعودة إلى الحوار مع بغداد مجدداً، كل تلك الضغوطات ترافقت مع تهديد ووعيد دول الجوار والمركز العراقي. للتعرف على المزيد من الضغوطات وردات الفعل والتفاصيل: يُراجع مسعود البارزاني، للتاريخ من ٧٠ ومابعد حتى ١١٦ -

* كما صدرت مجموعة من الوثائق والقرارات من رئاسة الإقليم، وكان للبرلمان والحكومة في كردستان، دور ريادي في تفعيل وتسيير المسارين السياسي والشعبي، لأجل إتمام كل ما يلزم من إجراءات وقوانين ونظم لتنفيذ الاستفتاء. حيث صدر الأمر الإقليمي رقم (١٠٦) في ٨/٦/٢٠١٧، حول إجراء الاستفتاء. وضمن الاجتماعات المكثفة، تم الإقرار في اجتماع المجلس الأعلى للاستفتاء المنعقد في ٢٣/٨/٢٠١٧، و٢٧/٨/٢٠١٧، بتشكيل سكرتارية للمجلس الأعلى للاستفتاء، وعضوية ممثلي الكيانات السياسية الرئيسية، وممثل عن البرلمان، ورئاسة الوزراء. دون إغفال الدور المهم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء، وفقاً للوثيقة رقم (٧١) التي أصدرتها بتاريخ ١٤/٨/٢٠١٧ واستعدادها لإجراء الاستفتاء في ٢٥/٩/٢٠١٧. كما أصدر برلمان كردستان قراراً في ٢٩/٥/٢٠١٧ المرقم بـ (٣٠) حول إجراء عملية الاستفتاء. إضافة إلى إصداره بتاريخ ١٥/٩/٢٠١٧، وفي جلسة استثنائية، مجموعة من التوصيات، موجهة إلى رئاسة الإقليم للعمل عليها، من حيث المصادقة على الإجراءات المتخذة من قبل المفوضية العليا، وتوصية البرلمان بإجراء الاستفتاء في الموعد الذي حدده المفوضية، والموافقة على قرار المفوضية في الاستناد على الآليات القانونية لإدارة عملية الاستفتاء إلى قانون انتخاب برلمان كردستان رقم (١) لسنة ١٩٩٢ المعدل، وقانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء رقم (٤) لسنة ٢٠١٤.

* في ١٠/١٠/٢٠١٧ أصدرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء (مجلس المفوضين) قرارها المرقم بـ (١١٦) والموجه إلى رئاسة ديوان إقليم كردستان، الموضوع/ إعلان النتائج النهائية للاستفتاء، وتضمن مرفقات القرار، نص وثيق إعلان النتائج النهائية المصدقة لعملية الإستفتاء، والكتاب رقم (١)/الهيئة القضائية للانتخابات والاستفتاء ٢٠١٧.

گشتەرسیا کوردستان ۲۰۱۷ دناقبەرا مافە ملی و بکارینانا توندووتیزی

ئوخە:

بریتانیا ژ بەر جووریە جووریوون و پرمنگیا نەتەومیان و مەزھەبێن کو ب هەقەرە ئان جیران ل هەقە ئانیە، تەقلەھیا ژەقۆپۆلیتیک و ئەتیکە یا هەریەم ژ بیر کر و بوو سەدەما بنپیکرنا مافین خوە. هەکوومەتا ئراقی ب بریتانی ڕە د کامپانیایین لەشکەری یین هەقەش دە ژ سالا ۱۹۱۹ - ئان قە ل دزی کوردستان، و بریتانیا و پەیماننا پادیشاه بەردەوام کر کو مافین کوردستان ئینکار دکه، هەر چەند کۆمەلەیا نەتەومیین یەکبووی پەژراند کو ناسنامەیا دەولەتا دوالی (نەتەومەیا ئراقی، نەتەوپاریژیا کور..)

هەر چەند کورد نەچار ئن کو ب ژۆری و بێ رازیبوونا خوە تەقلی ئراقی ببن، مەزناھیا کارووبار و هەلوەستا کو ژ هێلا دەولەتا مۆسولئ قە ل ئراقی تێ پەیدا کرن دئ بکارە بنرخینە کا کوردین کو ژ هەقالبەندین خوە یین ئەرمب ڕە پەیدا کرن، و وان ب تشتین کو ژ وان ڕە هەقەدیتن کر، بەرھەف بکە. هەر چەند راپۆرتا کۆمیتەیا نافەدولەتی هۆکوومەتا ئراقی یە کو مافین کوردان د برێقەبرنا کارین خوە د ۱۹۲۵/۱/۱۶ دە بباریزە و کو زمانێ کوردی د هینکرن، پەرودەھێ، دادگەھ و دزگەھان دە ببە زمانەک فەرمی. ئی ژ وئ دەمە و قەرە، هۆکوومەت و تۆزین ئراق-ئەرمب هەقکاریا ب کوردان ڕە تێک بر.

-سەردەما کۆماری د سالا ۱۹۶۰ - ئان دە هۆکوومداریا خوە ژ بۆ تەپساندنا کوردستان پێک ئانی. د رۆژنامەیا ئال-تەھورا دە ھاتە گۆتن، کو ب گەلەمپەری ئیزیکی دەردۆرتن هۆکوومەتە یە کو ئەو ئین کو ژ نەتەومپەرەستیا کورد ئان ئەرمەنی نە، و یین کو د ئاف ئەرمەبان دە دژین، دقە دمق ژئ بەردن و فات تەقکاری قەببول بکن، و ببن ئەرمب. ڕەژیمنا ئراقی کوشتنا خوە دۆماند، و ئاق ئۆلی دانین، مینا کو ئەو د کامپانیایا "من ژ خوەدئ باومر کرا" دە سالا ۱۹۶۴

پەیماننا خوەسەر ئا ۱۹۷۰-۱۹۷۴ ئان ژ بۆ ناسکرنا ملەتێ کوردستان قەزەنجەک بوو. بەری کو باناسیان سوژا خوە شکاند، و ئامادە بوون کو بەشەک ژ ئاخا ئراقی ل بەر دەستێ ئرانێ بدن؛ ژ بۆ بەشارکرنا لەھەقکرنا پەیمانێ. ژ بۆ دەستپیکرنا قەرکرن، ژ جیھوووارکرنا گەلێ بارزان د ۱۹۷۵-ئان دە بەر ب چۆلین باشوور قە، و نەبوونا ۱۲ ھەزار پەلێ د ۱۹۸۰-ئان دە، دا کو ئانفال بکوژ ئۆلی بکوژن، قەرکنا ھەشت ھەزار مێرین پێشەنگ بارزان د سالا ۱۹۸۳-ئان دە، قەرکنا ۱۸۲ ھەزار کوردان د ۱۹۸۸-ئان دە، و پیکانینا گەنەسە ھالابژا یا ھەمان سالی.

توندی ل بەخدايێ بوویە چاندەک فەرمی؛ سیاس ژ ھێژین وی یین لەشکەری و سیاسی یین کو قورسان کۆنترۆل کرن دا کو تیکلین دلسۆزا کەقەشۆپی ب دەولەت و جفاکا ئراقی ڕە تێک ببن، و وان ب تیکلین نوو یین کو ب کەسان ڕە ب ڕەژیمێ ڕە تیکلدار دکن ب جیە بکن. ب ڕێپا مەدیايێ، کو د ناسنامەيێ دە د ناقبەرا تەپساندنا ھێز و جفاکێ دە ڕۆلەک نەییینی لیست، دا کو شیدەت ببە بەشەک ژ میراسا و چاندا پۆپولەر.

کوردستان، تەقی دۆریچکرنا بەخدايێ، بلۆکا جفاکا نافەتەومەیی یا ئراقی، و ئۆرگانیزەکرنا ھلبژارتین پارلەمانی سالا ۱۹۹۲ یین ئازاد و دەمۆکراتیک، کاریە کارین خوە برێقە ببە.

تایه‌تمه‌ندیی قوناخا کو پشتی هلوه‌شینا رەژیمێ ئێراقی و دۆڕیچکێرنا ناھەرۆکا وئ ب یا بەرێ رە. ئێراق ژ توندووتووژیا ھەقبەش ئا د ناھەرا چارچۆھەییێن کو ھێزا دگەرن دگەرن. ژ بۆ کو د ۲۰۰۳ - ئان دە د ناھەرا رەژیمێ بەرێ یا ئێراقی و پێرانی ھوکیومەتیێن ئێراقی و پێرگالا سییاسی دە بێ ناھەگینەک ھەقبەش، رێ ل بەر تیرێن کیریانی خوە یێن توندی یێن پلانکری ل دژی کوردستانێ دگەر. ژ ھەفت دەرەیان ۱۹۵۸ - ۱۹۶۸ یەک ژێ نەکاریو کو ئێراقی بەرب قادا دەمۆکراسی، پێرەنگی و مافێن مرۆفان ھە بچە.

ھەلوەستیێن بەخدايێ ل سەر کوردستانێ د دەما داگیرکێرنا دا ئێش دە ۲۰۱۴-۲۰۱۷، بیرانی کورد ھەگەراند سەر دەما ئانفال و گەنوسدە. دەما کو ھەرێم پێستگێر دا گەلێ ئێراقی و تێ دە ملیۆنەک پەنابەر و پەنابەر ژ دا ئێش ھەبوون، ھوکیومەتا ئێراقی بودجە قوت کر سالا ۲۰۱۴ و خوەست کو پێشی ل چەکان بگەر دا کو بگھێژە پەشمەرگا.

رەژیمێ ئێراقی پەژاندنا جیاوازییێن جھێرەنگ ئێن زمانی و نەتەوایی، نەژی مەزھەبی قەبۆول نەکر. سییاسی، ھەگھەرییێن ئەولەھی و جفاکی یێن کو ئنجوباتۆرێن گەلێ کوردستانێ و پێشکەفتنا مەزن ئا ھەستا نەتەوایی، رۆلا ھەرێمێ وەکی ئاکتۆرەکی سییاسی ل ھەرێمێ، و رۆویروویونا وئ ب دا ئێش رە، و پۆلیتیکاییێن بەخدايێ کو ھەر گاف ھەول دانە کو رۆلا ھەرێمێ ب ناواییێن جووریەجوور بدن سەکناندن، زەختیێن کو ژ بۆ بلەزکێرنا لەزگینیا رەفراندووێ سالا ۲۰۱۷ پێک ئانینە، وەک بوویەدەک پێر گرینگ و کوور کوردستان، و وەکە رپا ھەری بەرچاف، ژ بۆ چارەسەرکێرنا، سەد سالی ژ قەیرانەک و شەران، و کوشتنێن ناسنامەیی.

مانیفەستیایا ھەری بەرچاف ئا دەستھلاتداریا بەخدايێ، و تەکۆشینا ھێزێ بوویە یاسایەک بنگەھین ژ بۆ توندووتووژیا ل ھەمبەرێ دن.

پەییشتێن سەرەکی: کوردستانا ئێراقی، رەژیمێن ئێراقی، جەبێر، چاندا توندو و تووژی، شەن، رەفرەندوم.

"The Kurdistan referendum 2017" between the popular right and the violence used

Abstract:

- Britain overlooked the geopolitical and ethnic complexity of the region, in terms of the diversity and multiplicity of nationalities and communities coexisting or adjacent together, and deprived the Kurds of their rights. The Iraqi government has cooperated with the British in joint military campaigns since 1919 against Kurdistan, and Britain and the monarchy have continued to deny Kurdistan's rights, although the League of Nations has acknowledged that the identity of the dual state (Iraqi nationality, Kurdish nationalism) has been established.
- Although the Kurds were forced to join Iraq forcibly and without their consent, the size of the service and the position provided by the Kurds by keeping Mosul within

Iraq would assess what the Kurds had provided to their Arab partners, and compare them to what they had found. Although the ICRC's report protects the rights of Kurds to manage its affairs on 16 January 1925, Kurdish is an official language in teaching, education, courts and services. But since then, Iraqi-Arab governments and elites have been violating the partnership with the Kurds.

- The 1960 Republican era culminated in the repression of Kurdistan. Al-Thawra newspaper, which is close to government circles in 1960, states that those who belong to Kurdish or Armenian nationalism and live among Arabs should bow to the fait accompli and become Arabs. The Iraqi regime continued to kill and break into the name of religion, as it did in the "I depend on God" campaign, in 1964..
- The 1970-1974 Autonomy Agreement was a gain for the recognition of the people of Kurdistan. Before the Baathists renounced on the promise, and a willingness to cede part of Iraq's territory to Iran, to help abort the agreement. To begin with the genocide, from the displacement of the Barzan people in 1975 to the deserts of the south, the absence of 12,000 elephants in 1980, to the anfal using religion to kill, the extermination of 8,000 Barzani men in 1983, the extermination of 182,000 Kurds in 1988, and the execution of Genocide Halabja of the same year.
- Violence has become an official culture in Baghdad, thanks to its military and political forces, which have governed the approaches to breaking the bonds of traditional loyalty to the State and Iraqi society, and replacing them with new ties between individuals and the regime. Through the media, which played a negative role in distinguishing between the suppression of power and society, violence becomes part of heritage and popular culture.
- Kurdistan managed , despite the siege of Baghdad, the international community's blockade of Iraq, and organized free and democratic parliamentary elections, in 1992..
- The features of the post-Iraqi regime and the intersection of its contents were similar to those before it. Iraq has not recovered from mutual violence between frameworks seeking power. To be the common denominator between the former Iraqi regime and most Iraqi governments and the political system after 2003, arrows directed its planned violent practices against Kurdistan. None of the seven, 1958-1968 coups has been able to move Iraq to the arena of democracy, pluralism and human rights
- Baghdad's positions on Kurdistan during the ISIS invasion restored 2014-2017 Kurdish memory to the Anfal and Genocide era, while the region supported the Iraqi people and contained one million refugees and fugitives from ISIS, the Iraqi government cut the budget in 2014 and sought to prevent weapons from reaching the Peshmerga.

- The Iraqi regimes did not adopt the acceptance of the other, linguistically and nationally different, not even doctrinally. The political, security and social transformations that have engulfed the Kurdish popular incubators, the great development of national sentiment, the role of the region as a political actor in the region, its confrontation with ISIS, and Baghdad's policies, which have always tried to curb the role of the region in various ways, have formed pressures to speed up the pace of the referendum in 2017, such as a very important and profound Kurdish event, a As the most prominent path the crisis of 100 years of war and killing identity.
- Violence was the most prominent manifestation of Baghdad's authority, and the power struggle became the central legislator of further violence against the other..

Keywords: *Kurdistan Iraq- Iraqi regimes- conflict- culture of violence and the war-referendum*